اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية وأثرُها على القضية الفلسطينية: دراسة حالتي الإمارات والبحرين

Arab-Israeli peace agreements And their impact on the Palestinian cause: A study of the cases of the UAE and Bahrain

د. عبدالعال عبدالرحمن الديربي

أستاذ العلوم السياسية المساعد– جامعة السويس

مستخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى بيان تطور عملية السلام العربي مع إسرائيل ابتداءً من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ التي أشرفت عليها الولايات المتحدة الأمريكية مروراً باتفاقيات سلام عربية أخرى كاتفاق مدريد للسلام عام ١٩٩١ واتفاقي أوسلو–١ عام ١٩٩٣ وأوسلو–٢ عام ١٩٩٥ واتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤...إلخ، وصولا إلى اتفاقيات ذات طابع خاص وتتسم بتفرد الأساس الذي بنيت عليه وطبيعة ظروفها وأهدافها، وهي اتفاقيات السلام التي أُبرمت برعاية أمريكية بين دولتين عربيتين خليجيتين لم يكن بينهما وبين إسرائيل أي عداوات مباشرة ولم تخض أي منهما ضدها أية حروب، هما دولتي البحرين والإمارات العربية المتحدة. وتهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل أثر اتفاقيتي الإمارات والبحرين للسلام مع إسرائيل على القضية الفلسطينية وعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها بمعنى بحث حدود الإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن تتسبب فيها اتفاقيتان كهاتين المبرمتين من جانب كل من البحرين والإمارات مع إسرائيل، وكذا تناول صور الحصاد العربي عموماً والفلسطيني على وجه الخصوص من جراء توقيع الاتفاقيتين مع بيان أهداف ومرامي أطرافهما، وكذا أهداف الوسيط الذي

أشـــرف عليهما، وهي الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة ترامب مع بيان حدود اســـتفادة أطراف الاتفاقيتين على كافة المســـتويات الســـياســـية والأمنية والعســـكرية والاقتصـــادية، فضـــلاً عن ذلك فإن الدراســـة تبحث حدود تبني إدارة جو بايدن لاتفاقيتي الســـلام مع الدوليتين الخليجيتين. وأخيراً قدمت الدراســـة مجموعة من الســـيناريوهات المستقبلية لشكل العلاقات العربية الإسرائيلية وتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، وتأثير ذلك على القضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية:

(الاتفاقيات الإبراهيمية – السلام الخليجي الإسرائيلي – القضية الفلسطينية – عملية السلام – الإمارات العربية المتحدة– البحرين)

Abstract:

This study seeks to statement the development of the Arab peace process with Israel, starting with the Egyptian-Israeli peace agreement of 1979, which was supervised by the United States of America, passing through other Arab peace agreements such as the Madrid Peace Agreement in 1991, the Oslo-1 agreements in 1993, Oslo-2 in 1995 and the Wadi Araba agreement in 1994...etc., down to agreements of a special nature and characterized by the uniqueness of the basis on which they were built and the nature of their circumstances and objectives, which are the peace agreements concluded under American auspices between two Arab Gulf states that did not have direct hostilities between them and Israel, and neither of them fought any wars against it, The two states are Bahrain and the United Arab Emirates. The study mainly aims to analyze the impact of the recent Arab peace agreements with Israel on the Palestinian cause and the peace process in the Middle East as a whole, in the sense of examining the limits of the positives and negatives that can be caused by The two agreements concluded by Bahrain and the Emirates with Israel, as well as dealing with forms of the Arab harvest In general and the Palestinians in particular, as

a result of signing the two agreements with a statement of the goals and objectives of their parties, as well as the goals of the mediator who supervised them, which is the United States of America under the Trump administration, with an explanation of the limits of the parties of the two agreements' benefit at all political, security, military and economic levels, in addition to that, the study examines the limits of Joe Biden's administration adopts two peace agreements with the two Gulf states. Finally, the study presented a set of future scenarios for the appearance of Arab-Israeli relations and the balance of power in the Middle East and its impact on the Palestinian cause.

Key words:

(Abrahamic agreements - Gulf-Israeli peace - Palestinian cause - peace process –the United Arab Emirates - Bahrain)

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية خلال عام ٢٠٢٠ – وفي سابقة لم تحدث منذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، ووادي عربة عام ١٩٩٤، وأوسلو(١) عام ١٩٩٣ وأوسلو(٢) عام ١٩٩٥ – إبرام اتفاقيات سلام من نوع خاص مع دولة إسرائيل، ولقد تزعمت تلك الاتفاقيات ثلاث دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة المغربية برعاية أمريكية ومباركة من الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الدول الثلاث التي مدت يدها بالسلام لإسرائيل، لم يكن بينها وبين الأخيرة أية عداوات مباشرة، ولم تتورط معها في حروب، فلا هي شاركت في حرب ١٩٤٨ إلى جانب الدول العربية التى حاربت الكيان المغتصب أو وقفت ضد الحركة الصهيونية الغاصبة للأراضي الفلسطينية بما لها من أفكار وعقائد توسعية[١]، ولا هي كذلك قدمت أي مساهمات في الحروب العربية المتعاقبة ضد إسرائيل حتي تُحسب على التيار الراديكالي الرافض لإسرائيل وغير المعترف بشرعيتها.

الأمر الذي قد يبعث على الدهشة من تلك الخطوة التي ترفع كثيراً من أسهم إسرائيل وتحقق لها الكثير من المكاسب المتنوعة سواء كانت هذه المكاسب متعلقة بالصراع

العربي الإسرائيلي وقضيته الأولى، القضية الفلسطينية وإحراز إسرائيل قصب السبق في اتجاه معاهدات السلام العربية خصماً من رصيد القضية الفلسطينية أم متعلقة بمكاسب اقتصادية واستثمارية لصالح إسرائيل على أراضٍ عربية مملوكة لشعوب عربية في الإمارات والبحرين والمغرب.

ولقد ظهر جلياً خلال عام من الاتفاقيات الإبراهيمية، تغييراً في درجة إقبال العواصم الثلاث على الانطلاق في مسيرة السلام، فبعد الأجواء الاحتفالية وبعد تدشين الإمارات موقعاً لسفارتها في إسرائيل باللغة العبرية، شهدت الاتصالات تحفظاً ملموساً، ومرجع هذا وجود تناقض كبير وأساسي في أهداف وأولويات تل أبيب والعواصم العربية أطراف الاتفاقيات، وتلك التي تدعمها وتراقب تجربتها. ففي حين كان هَم نتنياهو وحكومته الأول هو التقاط الصور ونشرها، بل وتسريب اجتماعات مغلقة تحدث فيها مسئولون خليجيون عن خطر إيران على سبيل المثال، أو الإلحاح لإتمام زيارة للإمارات حتى يتمكن من رفع شعبيته، والتملص من مصيره المحتوم الذي لحقه بالفعل مطيحاً به من مقعد رئيس الوزراء – كانت العواصم العربية المعنية بالسلام مع إسرائيل –في المقابل– راغبة في التأكيد على استمرار دعمها الكامل والقوي للقضية الفلسطينية، ووفقاً لهذه العواصم فإنه كلما تم دفع اتفاقيات السلام مع إسرائيل إلى مسار يتقدم للأمام كلما تم منع الأذى عن الفلسطينيين أو منحهم بعض من أو كامل حقوقهم المسلوبة.

وبالفعل وعلى الرغم من أن ضم ثُلث الضفة كان وعداً انتخابياً صريحاً لنتنياهو، فقد تمكنت أبو ظبي من إزحته من جدول الأعمال، خاصة مع خروج نتنياهو من السلطة ومجيء نفتالي بينيت في عام ٢٠٢١، ثم يائير لبيد منذ عام ٢٠٢٢. وستركز هذه الدراسة على الاتفاقيتين المبرمتين بين إسرائيل وكل من الدولتين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهما دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تصديها لموضوع شائك في ظروفه وملابساته السياسية، وجدلية الرؤى والآراء الذي تحدثت عنه وتناولته، ذلك الموضوع الخاص باتفاقيات

السـلام العربية الأخيرة مع إسـرائيل والتي أبرمت مع دول لم تتورط في حروب أو مواجهات تذكر مع إسرائيل على مدار تاريخها، ومن هذه الدول، دولتا الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. ولا تقف الأهمية عند حدود الاتفاقيات المذكورة ولكن تتجاوزها إلى الأثر الذي يترتب على مثل هذه الاجراءات على القضـية الفلسـطينية، ومسـتقبل التسوية السلمية الخاصة بها، وكذا التداعيات على الأمن القومي العربي والإقليمي من جراء التحالف أو التعاون مع إسـرائيل الذي تمخضـت عنه جملة من الاتفاقيات ما بين الإمارات وإسرائيل وأخرى ما بين البحرين وإسرائيل.

تنبع أهمية الدراسة كذلك من كونها تركز على اتجاه قديم وجديد في التعامل مع دولة إسـرائيل، وهو طريق السـلام والتقارب كآلية لفض النزاعات معها والوقوف على سـبل الحل السلمي لها بدلاً من اعتماد أساليب العنف والمواجهات الدموية التي لم تسفر من قبل عن أية نتائج ايجابية حقيقية، تخدم المسار السلمي لنيل الحقوق العربية المسلوبة، فكان انتهاج هذا السـبيل القديم الذي بدأ مع اتفاقية السـلام المصـرية الإسـرائيلية عام ١٩٧٩، والجديد لأنه انتهى مؤخرا –تحديداً عام ٢٠٢٠– باتفاقيات سلام مع دول عربية أخرى خارج دائرة المواجهة مع إسـرائيل، اسـتهدافاً لحقوق الشـعب الفلسـطيني كأحد الأهداف المتغياة لتلك الاتفاقيات، وكذا تحقيقاً لمصـالح قطرية إماراتية وبحرينية وإسرائيلية بل وأمريكية أيضاً.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تلك هي:

١– بيان حقيقة اتفاقيات السلام العربية المبرمة من الإمارات والبحرين مع إسرائيل.

٢– تحليل المواقف والاتجاهات بشأن اتفاقيات السلام الأخيرة المبرمة مع إسرائيل.

٣– البحث في الدوافع والأسباب التي جعلت الدولتين محل الدراسة تُقدمان على إبرام اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

٤– الوقوف على الدوافع الأمريكية التي دفعت فى اتجاه تحريض الدول العربية ممن ليسوا على عداء مباشر مع إسرائيل لعقد معاهدات سلام معها.

٥- التعرف على الآثار التي يمكن ترتبها على اتفاقيات السلام العربية على القضية الفلسطينية خصما منها.

٦- الوقوف على مدى صمود الموقف العربي الداعم للقضية الفلطسينية وحق الشعب الفلطسينى فى إقامة دولته على حدود ما قبل عدوان ١٩٦٧.

المشكلة البحثية:

منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ ومن بعده حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل، ثم عدوان عام ١٩٦٧ واحتلال مزيد من الأراضي العربية من بينها الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعاناة الشعب الفلسطيني في تزايد وتصاعد مستمر، على إثر اغتصاب أراضيه بشكل ممنهج من جانب والانتهاكات الإسرائيلية المتواصله ضده من جانب آخر، ولم تتوقف تلك المعاناة يوماً، فالانتهاكات الإسرائيلية مستمرة نيلاً من الأرواح والأموال والاستقرار، فأفراد الشعب الفلسطيني لا يهنأون بحياتهم في ظل موجات متكررة من العدوان الإسرائيلي على مساكنهم ومزارعهم وتجارتهم واقتصادهم وكل شئون حياتهم. ومع كل محاولات السلام التي تُبذل من جانب أطراف عربية وغير عربية، لم يتحقق تقدم ملموس على صعيد قضية فلسطين، وهي قضية العرب الأولى إبتداءً من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وحتى الاتفاقيات الإبراهيمية الأخيرة لعام ٢٠٢٠.

والحق فإن المشكلة البحثية تدق وتبدو واضحة عند النظر إلى اتفاقيتين عربيتين للسلام مع إسرائيل أبرمتهما الإمارات والبحرين عام ٢٠٢٠، وما قد تُخلفه هاتان الاتفاقيتان من آثار على مسار القضية الفلسطينية. وإذا ما كان من شأنهما التسبب في التفريط في هذه القضية من منطلق كونها انعكاس لحق عربي تاريخي وليس حق فلسطيني قُطري محدود. ويعكس الواقع أن ما ذهبت إليه الدولتان الخليجيتان إنما يصُب في مصالح ثنائية لأطراف الاتفاقيتين، وكذلك يصُب في مصلحة الطرف الثالث، وهو الوسيط الأمريكي. ومع ذلك فإن الدولتين العربيتين تنظران إلى الاتفاقيتين على أنهما أحد السبل العملية على طريق تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وتمكين الشعب

الفلسطيني من استرداد حقوقه المسلوبة بدلاً من استمرار الصراع إلى أمد بعيد دون أي تقدم في مسار التقارب والتسوية.

وبتدقيق المشكلة البحثية التي طرحناها سلفا، نكون بصدد جملة من التساؤلات الرئيسية التي تطرحها، وستجيب عنها هذه الدراسة.

١- ما الدوافع الحقيقية التي جعلت دولاً عربية تبادر إلى إبرام اتفاقيات سلام مع إسرائيل دون إن يكون لديها تاريخ عدائي أو حروب مع تلك الدولة؟

٢- ما مدى تقبُل حكومتي الدولتين العربيتين محل الدرسة للضغوط الأمريكية تحريضاً لهما على المضي قدُماً في اتفاقيات سلام مع إسرائيل؟ وما هو هدف إسرائيل من هذه الاتفاقيات؟

٣- هل تتطلع الدولتان محل الدرسة إلى ايجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من وراء ذلك التقارب مع إسرائيل؟

٤- لماذا كان هناك إصرار من إدارة ترامب على إبرام الاتفاقيات الإبراهيمية تحت إشرافها ورعايتها؟

٥- إلى أي مدي ستؤثر الاتفاقيات الإبراهيمية على القضية الفلسطينية؟ وهل سيكون لها تأثير إيجابي على مسار تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على أكثر من منهج لعون ومساعدة الباحث فى التحليل، أولها المنهج التاريخي وثانيها المنهج القانوني وثالثها المنهج المقارن ورابعها منهج المصلحة الوطنية.

ومن أجل التوصل إلى حلول للمشكلة البحثية وطرح إجابات لتساؤلات الدراسة، فإنه ينبغي تقسيمها إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تاريخ السلام العربي مع إسرائيل

المبحث الثاني:الدوافع الأمريكية والإسرائيلية من إبرام الاتفاقيات الإبراهيمية

المبحث الثالث: اتفاقيتا السلام الخليجيتين مع إسرائيل وأثرهما على القضية الفلسطينية

المبحث الرابع: الحصاد العربي – الفلسطيني لاتفاقيتي السلام مع رؤية مستقبلية

المبحث الأول: تاريخ السلام العربي مع إسرائيل

عقدت الدول العربية عبر تاريخها الطويل من الصراع مع دولة إسرائيل العديد من الاتفاقيات ذات الصلة بإقرار السلام وعودة الحقوق المغتصبة لأصحابها والأرض المحتلة لأوطانها، وفيما يلي عرضاً لهذه الاتفاقيات والنتائج المترتبة عليها.

– اتفاق السلام العربي الإسرائيلي الأول (١٩٧٨ – ١٩٧٩)

نشير ابتداءً إلى أن الخطاب السياسي الذي قاد الرئيس الأسبق أنور السادات إلى القدس المحتلة وصولاً إلى توقيعه – قبل أكثر من ثلاثين عاماً– على أول معاهدة سلام عربية مع إسرائيل – قد تأسس على ما يمكن اعتباره فرضيات ثلاث[٢]:

الأولى: أن السلام على الجبهة المصرية سيقتضي سلاماً على الجبهة الأساسية، وهي الجبهة الفلسطينية، كما ستتاح لأول مرة بعد نكبة العرب الكبرى في فلسطين عام ١٩٤٨، فرص حل هذه القضية حلاً عادلاً وشاملاً.

الثانية: أن إقامة السلام بين مصر وإسرائيل، إذ يؤسس لقيام سلام عربي إسرائيلي شامل، الأمر الذي يعني إن حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، ستكون آخر الحروب العربية الإسرائيلية[٣].

الثالثة:– أن السلام سيأتي بالرفاه الاقتصادي وأيضا سيُفضي إلى بناء "مجتمع الوفرة" الذي يستحقه ملايين من المصريين الذين دفعوا الكثير من دمهم ودموعهم وعرقهم، تكاليفاً باهظة للحروب العربية الإسرائيلية المتعاقبة.

ويجب التأكيد هنا على أن السادات قد أحرز نجاحاً بزيارته إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ وحديثه عن السلام من داخل مجلسهم التشريعي: الكنيست ، حيث استطاع بذلك تحطيم حاجز نفسي كبير، وبات الاتصال والتفاوض وتبادل الزيارات مع إسرائيل أمراً مألوفاً في

عالم السياسة والتسويات السلمية للمنازعات في المنطقة العربية، فبحسب الإدراك السائد لدى كافة الأطراف الإقليمية والعالمية ذات الصلة أن التسوية السلمية تتضمن – بشكل أساسي–إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وتسوية ما يُعرف بـ " مفاوضات الحال النهائي" [٤]، لكن هذه الصـــورة لا تكتمل من دون الأخذ بعين الاعتبار أمرين اثنين هما من الأهمية بمكان في هذا المقام، نذكرهما فيما يلي[٥]:

الأول – أن عداونية إسرائيل وتعنتها إزاء الحق الفلسطيني، كفيلة ببناء حواجز نفسية بديلة لكل حاجز نفســي تتخطاه كل قيادة ســياســية عربية، تكون –أي الحواجز–أكثر سمكاً وارتفاعاً، فالرأي العام العربي اليوم أكثر كُرهاً لإسرائيل وأكثر عداءً لها، وأقل ثقة بفرص السلام معها، وأشد إيماناً بإمكانية الانتصار عليها، وأكثر تعلقاً بالقوى المقاومة للاحتلال.

الثاني:– أن ســـلام القاهرة مع تل أبيب من حيث واقعه، ظل –رغم كل محاولات التسويق والترويج– "سلام حكومة لحكومة" ولم يتحول إلى "سلام شعب لشعب"، إذ لم تنجح حركة التطبيع في إعادة تشـكيل الرأي العام أو إعادة صـياغة الضـمير الجمعي المصري، ولم تخترق العلاقات الثنائية الأطر الفوقية والرسمية، لدرجة أنه لم يعد خافياً فيها على أحد أن السفارة الإسرائيلية في القاهرة –وكذا في عواصم عربية أخرى– تحولت إلى "معازل" يلوذ بها نفر من الدبلوماسيين الإسرائيليين غير المرغوب بهم جماهيرياً.

توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية:

نشـــير ابتداءً إلى أنه في الوقت الذي انتهج فيه الرئيس الراحل جمال عبدالناصـــر سياسة عربية شاملة، فقد اعتمد الرئيس الأسبق أنور السادات رؤية مختلفة عند توليه السلطة، حيث كان مقتنعاً بأن حل المشكلة العربية الإسرائيلية، إنما يعتمد أساساً على الولايات المتحدة الأمريكية، وهو بذلك أحيا التوجه التقليدي للسـياسـة المصـرية والتي كانت لا تعبأ كثيراً بالعالم العربي حتى قيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥، بل كانت تسـعى لإقامة علاقات تعاون مع الدول الأوروبية الكبرى ومعها الولايات المتحدة[٦]. فلقد كان الطريق الذي رسمه السادات يقوم على مشروعين أحدهما للمقاومة والآخر حقيقي

من أجل السلام، يضع إسرائيل وشعبها أمام خيار وجودي، وكان مشروع المقاومة ممثلاً في حرب أكتوبر ١٩٧٣ أما مشروع السلام فكان ممثلاً في زيارته التاريخية للقدس[٧].

وتأسيساً على الرؤية الساداتية، فقد تم توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بعد ١٦ شهراً من زيارة الرئيس الأسبق أنور السادات لإسرائيل في عام ١٩٧٧ بعد مفاوضات مكثفة، وكانت السمات الرئيسية للمعاهدة، الاعتراف المتبادل، ووقف حالة الحرب التي كانت قائمة منذ الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وتطبيع العلاقات، وسحب إسرائيل الكامل لقواتها المسلحة والمدنيين من شبه جزيرة سيناء التي كانت قد احتلتها إسرائيل خلال حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧[٨]، ووافقت مصر على ترك المنطقة منزوعة السلاح. وينص الاتفاق أيضا على حرية مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، والاعتراف بمضيق تيران و خليج العقبة ممراتٍ مائية دولية، وكان الإتفاق قد جعل مصر أول دولة عربية تعترف رسمياً بإسرائيل[٩].

ولقد وُقعت المعاهدة في ٢٦ مارس ١٩٧٩، في حفل ضم السادات وبيجن، بإشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[١٠]، وتتألف الاتفاقية من مقدمة و٩ مواد، مع ملاحق ووثائق خاصة بالترتيبات الأمنية وتطبيع العلاقات، والانسحاب الإسرائيلي من سيناء، ودخلت حيز النفاذ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٩[١١].

ولقد كانت أبرز نتائج تلك الاتفاقية، هو انسحاب إسرائيل من سيناء بعد ١٢ عاماً من احتلالها (احتلت إسرائيل سيناء عام ١٩٦٧) وعودتها للسيادة المصرية، ونصت المادة الثانية منها على أن تكون الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين إبان الانتداب البريطاني دون المساس بوضع قطاع غزة، كما تلزم الاتفاقية الطرفين بعدم إصدار أي فعل عدواني أو تحريضي ضد الطرف الآخر، مع التنسيق الأمني المشترك في المناطق الحدودية، على أن تكون محدودة التسليح وتخضع لمراقبة دولية من الأمم المتحدة، كذلك منحت الاتفاقية، السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها حق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط، وهو ما كفلته اتفاقية

القســـطنطينية لعام ١٨٨٨، واعتبار مضـــيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق[١٢].

ولقد أثارت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية غضباً واسعاً رسمياً وجماهيرياً في الدول العربية التي شـهد بعضـها تظاهرات منددة بالاتفاقية التي وصـفت بأنها خيانة، وبسببها تم تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الأخيرة من القاهرة إلى تونس بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٩، وظل الموقف العربي الشعبي والرسمي مجمعاً على رفض الاتفاقية، حتى عام ١٩٩٤[١٣].

وكان تطبيع العلاقات بين مصـــر وإســـرائيل، قد دخل حيز النفاذ في يناير ١٩٨٠، حيث تم تبادل السـفراء في فبراير من العام ذاته، كما افتتحت إسـرائيل سـفارة لها في القاهرة، وقنصـلية في الإسـكندرية، وافتتحت سـفارة لمصـر في تل أبيب وقنصـلية في إيلات في ذات العام أيضا[١٤]. وقد ألغيت قوانين المقاطعة من قبل البرلمان المصري في شـــهر فبراير من عام ١٩٨٠، وبدأت بعض التجارة تتطور بين البلدين، وإن كانت أقل مما كانت تأمله إسـرائيل. وفي مارس من العام ذاته، تم تدشـين رحلات جوية منتظمة، وبدأت مصر بإمداد إسرائيل بالنفط الخام[١٥].

وفي العام اللاحق وتحديدا ١٨ مايو ١٩٨١، أكد مجلس الأمن أن الأمم المتحدة لن يكون بمقدورها توفير قوة مراقبة، بسـبب تهديد الاتحاد السـوفيتي باسـتخدام حق النقض ضـــد الاقتراح، ونتيجة لهذا المأزق، دخلت مصـــر وإســـرائيل والولايات المتحدة في مفاوضات لإقامة كيان منظم لحفظ السلام خارج إطار الأمم المتحدة، وبالفعل تم التوقيع على بروتوكول معاهدة الســـلام في ٣ أغســـطس ١٩٨١، والذي أنشـــئ بموجبه القوة المتعددة الجنســـيات والمراقبين(IMF)، والتي من شـــأنها رصـــد كلا الطرفين لضـــمان الامتثال لمعاهدة السلام[١٦].

ويشار في هذا الصدد إلى أن معاهدة السلام تتضمن نصاً يُطلق عليه آلية الأنشطة المتفق عليها، وهي آليه تسـمح لمصـر وإسـرائيل بتغيير ترتيبات القوات المصـرية في سيناء دون الاضـطرار إلى إعادة النظر رسمياً في المعاهدة ذاتها. وقد سمحت إسرائيل

لمصر بنشر قوات في وسط وشرق سيناء بسبب المخاوف الأمنية المتبادلة، مثل وجود جماعات مسلحة جهادية في هذه المناطق. ويتم تنسيق هذه التعديلات من خلال القوة المتعددة الجنسيات[١٧].

وكجزء من الاتفاق، قدمت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، وكذا المساندة السياسية لحكوماتها اللاحقة. فمنذ عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٠٠، قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم للقوات المسلحة المصرية بمساعدة تزيد قيمتها على ٣٨ مليار دولار، حيث تتلقى مصر حوالي ٣ر١ مليار دولار سنوياً[١٨].

وعلى الرغم من كل جهود السلام هذه، إلا أن الرئيس الأسبق أنور السادات لم يعِش طويلاً حتى يشهد اتفاقيات سلام عربية أخرى مع إسرائيل، حيث لم يشهد سوى سنوات القطيعة والرفض العربي فقط، حيث اغتالته أياد مصرية معارضة لسياساته في احتفالات ٦ أكتوبر عام ١٩٨١.

ومما يذكر في هذا الصدد أنه في يناير ٢٠١١، وخلال الثورة التي اندلعت في مصر ضد نظام الحكم، وافقت إسرائيل على السماح لمصر بنقل عدة مئات من الجنود إلى شبه جزيرة سيناء للمرة الأولى منذ توقيع معاهدة السلام، حيث نقلت مصر كتيبتين مكونتين من حوالي ٨٠٠ جندي، إلى منطقة شرم الشيخ في أقصى جنوب سيناء، فضلاً عن ذلك فقد أدت التوترات المتصاعدة على الحدود المصرية الإسرائيلية لاتخاذ اجراءات احترازية تعكس تغيراً في كثافة الإدراك الإسرائيلي للتهديدات القادمة من الجبهة المصرية ومن تلك الإجراءات اتخاذ تدابير عسكرية استثنائية على الحدود عقب الهجوم على مديرية أمن شمال سيناء، ونقاط مراقبة أمنية في ١٦ سبتمبر ٢٠١٢ باستخدام أسلحة نوعية ثقيلة[١٩].

وفي الوقت ذاته، كانت هناك أصوات مصرية معارضة لنظام الرئيس حسني مبارك، قد أعلنت رفضها لاتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، ودعت إلى "إعادة تقييمه"، وجاء على لسان رئيس الوزراء المصري الأسبق عصام شرف عام ٢٠١١ أن "اتفاق السلام مع إسرئيل ليس مقدساً".

وتأسيساً على ذلك، وافقت إسرائيل في أغسطس ٢٠١٢، على تمكين مصر من نشر قوات إضافية، بما في ذلك مروحيات هجومية، في شمال سيناء لمحاربة المسلحين الذين نفذوا هجوماً على حرس الحدود المصري وأسفر عن مقتل ١٦ جندياً، كما أنه وفي وقت لاحق من هذا الحدث، نقلت مصر أسلحة ثقيلة إضافية إلى المنطقة منزوعة السلاح دون موافقة إسرائيل، في انتهاك لشروط معاهدة السلام إلا أن مصر أكدت أن نشر هذه القوات والأسلحة يتماشى مع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع إسرائيل في عام ٢٠١١، مما حدا بإسرائيل إلى طلب وساطة الولايات المتحدة في هذا الخلاف، وكان ذلك سببا في تأكيد وزير الدفاع المصري الأسبق الفريق أول عبد الفتاح السيسي لنظيره الإسرائيلي حينها، إيهود باراك، على أن مصر ملتزمة بالحفاظ على معاهدة السلام لعام ١٩٧٩، الأمر الذي أزال كل التوجسات وصور القلق التي أفزعت صانع القرار الإسرائيلي. وبعد وقوع عدد من حوادث العنف في شبه جزيرة سيناء، وافقت إسرائيل على نشر قوات مصرية إضافية؛ خشية على أمنها القومي[٢٠].

– اتفاقيات عربية إسرائيلية بعد الاتفاق المصري وقبل الاتفاقيات الإبراهيمية

أُبرمت اتفاقية السلام العربية الثانية بين إسرائيل والأردن تحت مسمى اتفاقية "وادي عرَبة"، وهو اسم المكان الذي تم توقيعها فيه على الحدود الأردنية الإسرائيلية، ووُقعت في ٢٦ أكتوبر عام ١٩٩٤، من قبل كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، ورئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي، وظهر الملك الأردني الأسبق الحسين بن طلال وهو يصافح الرئيس الإسرائيلي الأسبق عايزر وايزمان، وكان الاتفاق هذه المرة تحت إشراف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[٢١].

ولقد جاء في ديباجة الاتفاقية أن البلدين يهدفان "إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ بكل جوانبهما. وحددت الاتفاقية حدود البلدين وفق زمن الانتداب البريطاني، باستثناء أراضي الباقورة والغمر التي منحت الاتفاقية إسرائيل حق الانتفاع بهما لمدة ٢٥ عاماً[٢٢]، وقد انتهت

هذه المدة بالفعل في أكتوبر ٢٠١٩، وعادت الأراضي للسيادة الأردنية الكاملة، كما هدفت الاتفاقية أيضاً إلى تخطي الحواجز النفسية بين الشعبين الأردني والإسرائيلي.

كذلك تضمنت الاتفاقية في موادها الـ ١٤ تطبيعاً كاملاً بين البلدين، يشمل فتح سفارة إسرائيلية في الأردن وأردنية في إسرائيل، ومنح تأشيرات زيارة للسياح، وكذلك فتح خطوط جوية بين البلدين، وعدم استخدام أي منهما دعاية معادية في حق الدولة الأخرى، بالإضافة إلى التعاون في الملفات الأمنية ضد الإرهاب أو أي عمليات مسلحة على حدود الدولتين[٢٣]، فضلاً عن صور التعاون الاقتصادي بين البلدين، والانفتاح في مجاليه، الثقافي والعلمي، كما منحت الاتفاقية الأردن أفضلية الإشراف على الأماكن المقدسة بمدينة القدس، كما اهتمت بالملف الخاص باللاجئين والنازحين من أجل العمل على توطينهم، وكذلك سمحت الاتفاقية لمواطني البلدين بالتنقل بحرية في أراضي البلد الآخر، بالإضافة إلى مرور سفن كل منهما في المياه الإقليمية للطرف الآخر[٢٤].

وليس بخاف على أحد أن هناك اتفاق أُبرم ضمن ترتيبات السلام مع إسرائيل، وهو ذلك الاتفاق الذي جاء بعد اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومفاوضات شهدتها مدينة أوسلو النرويجية[٢٥]، وقد حمل اسم "أوسلو" رغم أن حفل توقيعه كان في حديقة البيت الأبيض في واشنطن وبإشراف الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وأطلق عليه اتفاق "إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي""[٢٦]، وقد مثل الجانب الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" والجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شيمون بيريز، بحضور ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين والرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون[٢٧].

هذا وقد تألف إعلان المبادئ المذكور من ١٧ مادة و٤ ملاحق، وكان الهدف منه وفقاً لنصوصه هو أن تؤدي المفاوضات إلى إقامة سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

وبموجب أوسلو، تم إعلان تقسيم المناطق الفلسطينية التي أُحتلت عام ١٩٦٧ إدارياً وأمنياً إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج"، لكن القدس وقضايا الحدود واللاجئين والاستيطان، لم تدخل في تلك المعادلة، حيث نصـــت الاتفاقية على تأجيلها كلها إلى ما أطلق عليها مفاوضات الحل النهائي.

نصت اتفاقية إعلان المبادئ كذلك على إجراء مفاوضات للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة على مرحلتين الأولى؛ الأولى تنسحب فيها إسرائيل من غزة وأريحا في غضون شهرين من أجل إقامة حكم ذاتي فلسطيني، حيث تقرر انتقال سلمي للسلطة من الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى ممثلين فلسطينيين، وتكون القوات الأمنية الداخلية تابعة للســـلطة الفلســـطينية. أما المرحلة الثانية الانتقالية، فتبدأ بعد الانســحاب من غزة وأريحا وتســتمر ٥ ســنوات، حيث تجرى خلالها انتخابات لاختيار أعضــاء المجلس الفلسـطيني الذي سـيشـرف على السـلطة الفلسـطينية الانتقالية[٢٨]. أما بالنسبة لمفاوضات الوضع النهائي فنصت الاتفاقية على أن تبدأ بعد ٣ سنوات من بدء تنفيذ اتفاقية إعلان المبادئ، وكان تركيز هذه الاتفاقية هنا على بحثٍ للقضـــايا العالقة مثل القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والحدود.

ولا أحد ينكر أن هذه الاتفاقية مثلت اعترافاً من جانب منظمة التحرير الفلســـطينية بدولة إسرائيل التي ضـمت ٧٨% من أراضـي فلسـطين (أي كل الأراضـي الفلسـطينية باسـتثناء الضـفة الغربية وغزة)، وأيضـاً اعتراف إسـرائيل بأن منظمة التحرير الفلسـطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

منذ ذلك الحين، وقّعت منظمة التحرير الفلسـطينية العديد من الاتفاقيات السـياسـية والأمنية والاقتصـادية مع إسـرائيل. منها اتفاقية طابا (أوسـلو الثانية) التي وقعت بمدينة طابا المصــرية في ٢٨ ســبتمبر ١٩٩٥، واعتبرت بمثابة المرحلة الثانية من انســحاب إسـرائيل من الأراضـي الفلسـطينية، إذ تعهدت إسـرائيل بالانسـحاب من ٦ مدن رئيسـية و٤٠٠ قرية بداية من العام ١٩٩٦، وانتخاب ٨٢ عضــواً للمجلس التشــريعي، والإفراج عن معتقلين في السجون الإسرائيلية.

وكان اتفاق أوسلو-١ قد نص على إنشاء مجلس السلطة الفلسطينية يتكون من عشرين شخصاً لا يملكون أية سلطة سيادية، وكل منهم يسمى عضواً وليس وزيراً، وتم تحويل هذا المجلس إلى مجلس تشريعي فلسطيني ينتخب لعضويته العدد سالف البيان لإسباغ قدر من السيادة على الواقع الفلسطيني، وغضت إسرائيل طرفها عن ذلك في مقابل قبول الرئيس الراحل ياسر عرفات تجزئة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق ضمن اتفاق أوسلو-٢ الذي وُقع في مدينة طابا عام ١٩٩٥[٢٩].

وكان قد توصل الجانبان إلى عدة اتفاقيات تفصيلية أخرى مكملة لاتفاق أوسلو، مثل "اتفاق باريس الاقتصادي" في يوليو ١٩٩٤، واستهدف تحديد العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجانبين، و"اتفاق القاهرة التمهيدي" في أغسطس ١٩٩٤، واستهدف نقل الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية[٣٠]. وبحلول العام ٢٠٠٢، أزيح الستار عن اتفاقية خارطة الطريق والتي أعدتها اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا)، وركزت على إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية[٣١]. وكذلك "اتفاقية المعابر" في عام ٢٠٠٥ وهي اتفاقية إسرائيلية فلسطينية تتعلق بالحركة والعبور للفلسطينيين وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة، وتهدف بالأساس إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية[٣٢].

وهناك اتفاقيات أبرمت بين إسرائيل ودول عربية لم تكن في مواجهة مباشرة معها مثل المملكة المغربية وموريتانيا وتونس، وهي دول عربية أقامت علاقات دبلوماسية مع تل أبيب عام ١٩٩٤، حيث افتتحت إسرائيل في نوفمبر من العام ذاته مكتبا للاتصال في العاصمة المغربية الرباط، وفي المقابل أقامت المملكة مكتباً في القدس[٣٣].

ومن جانبها، بدأت قطر علاقاتها مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وكان أول لقاء قطري إسرائيلي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها شيمون بيريز بعد زيارته لقطر عام ١٩٩٦، وتبادل الجانبان مكاتب التمثيل على إثر ذلك التقارب. الأمر ذاته حدث مع سلطنة عمان، حيث تبادلت مع إسرائيل مكاتباً للتمثيل فيما بينهما.

وغني عن البيان أنه قبل التوصل إلى توقيع اتفاقيات بين الدول العربية وإسرائيل، كان ثمة تفاوضاً ولقاءات مستمرة، وكذلك كانت هناك مبادرات طُرحت بهدف "تحقيق السلام" في المنطقة، أبرزها تلك المبادرة التي طرحتها السعودية بعد بضع سنوات من كامب ديفيد، ففي القمة العربية بمدينة فاس المغربية عام ١٩٨١، طرحت السعودية مبادرة أُطلق عليها "مبادرة الملك فهد للسلام" ونصت على "حق كل دول المنطقة في العيش بسلام"، وقوبلت المبادرة بالرفض من: سوريا والجزائر وليبيا والعراق[٣٤]. وفي قمة بيروت عام ٢٠٠٢، جددت السعودية دعوتها للسلام بطرح مبادرة أخرى "للسلام"، عرضها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز (الملك لاحقاً) باسم "المبادرة العربية للسلام"[٣٥]، ونصت على الموافقة على "التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل السلام" وقد وافقت الدول العربية جميعها على المبادرة[٣٦].

ويشار في هذا الصدد إلى قمة أنابوليس في ٢٧ نوفمبر عام ٢٠٠٧ من أجل تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي جاءت بعد مبادرة السلام التي اقترحتها السعودية عام ٢٠٠٢[٣٧]، واستهدفت القمة التوصل إلى اتفاق سلام وإقامة الدولة الفلسطينية مع نهاية فترة ولاية الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن إلا أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، فشلا في التوصل إلى اتفاق في القمة التي استضافتها الولايات المتحدة[٣٨]. ورغم عدم مشاركة مصر في مؤتمر أنابوليس إلا أن الموقف الرسمي لمصر ظل ثابتاً، وهو تأييد أى جهد دولي لحل الصراع طالما أنه يراعي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٣٩].

المبحث الثاني:

الدوافع الأمريكية والإسرائيلية من إبرام الاتفاقيات الإبراهيمية

تقف مجموعة من الدوافع التي جعلت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تقدمان على خطوة إبرام اتفاقيات سلام مع كل من البحرين والإمارات العربية ضمن مخطط إسرائيلي– أمريكي لقيادة قطار السلام مع الدول العربية وصولاً إلى تحقيق الحُلم الإسرائيلي في سلام وتطبيع مع كامل الدول العربية. ومن المؤكد إن إسرائيل هي

المستفيد الأكبر من السلام مع الدول العربية، ومع ذلك فهناك من يؤكد على أن السلام معها يتم تحت ضغط أو إكراه من الوسيط الأمريكي على مدار تاريخ الصراع، وكذا تحت ضغط التهديدات الأمنية الإقليمية والرغبة في الاحتماء بمظلة الأمن الأمريكية[٤٠].

- الدوافع الأمريكية التي تقف خلف توقيع اتفاقيات السلام:

جاء توقيع أبوظبي والمنامة على اتفاقيات السلام مع تل أبيب في وقت حاسم بالنسبة لترامب، حيث كانت انتخابات الرئاسة الأمريكية على الأبواب حينها، وكان هناك سعى حثيث من الرئيس الأمريكي السابق ترامب للفوز فيها بولاية رئاسية ثانية، وقد عُدت اتفاقيات السلام مع إسرائيل انجازاً كبيراً في السياسة الخارجية يُحسب لإدارة ترامب، وأُريد لهذا الانجاز أن يوظف انتخابياً.

والحق لقد بذلت إدارة ترامب جهودًا واضحة من أجل الوصول إلى هذه اللحظة الحاسمة، وهو الأمر الذي كشفت عنه زيارة مستشار ترامب الشئون الشرق الأوسط آنذاك جاريد كوشنر ووزير الخارجية الأمريكية آنذاك مايك بومبيو للمنطقة قبل عدة أسابيع قبيل توقيع اتفاقيات السلام.

وإزاء عجز إدارة ترامب عن إحراز تقدم في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وجه الرئيس الأمريكي السابق ترامب وطاقمه الاستشاري اهتمامهم إلى بقية المنطقة، حيث تم توظيف أكبر معركة إقليمية تشهدها الشرق الأوسط، وهي تلك الدائرة بين إيران ودول الخليج، إذ وجد ترامب في هذا الصراع فرصة لإحداث التقارب بين إسرائيل والدول العربية.

ومع التسليم بكون واشنطن كانت – وعلى مدار عقود- الوسيط الرئيسي للسلام في الشرق الأوسط، وبأنها لعبت دوراً حاسماً في المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، فلا ننسى المشهد الذي وقف خلاله الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بين مناحم بيجن وأنور السادات خلال توقيع معاهدة السلام[٤١]، وكان بيل كلينتون شاهداً على اعتراف الأردن بإسرائيل وتوقيع معاهدة السلام بين عَمان وتل أبيب[٤٢]، ومن جانبه، قام ترامب

بالدور ذاته بمشاركته في توقيع اتفاقيات السلام العربية الأخيرة بحضور نتنياهو ووزراء خارجية البحرين والإمارات.

نظراً إلى الأوضاع الداخلية غير المستقرة بالنسبة لترامب ونتنياهو آنذاك، فإن توقيع اتفاقيات السلام مع دولتين خليجيتين مثل الإمارات والبحرين، سيصب في مصالح واشنطن وتل أبيب على السواء، لاسيما وأن الرئيس الأمريكي كان وقتها في أمس الحاجة إلى حدث كبير كهذا من أجل تعزيز موقفه قبل إجراء الانتخابات الرئاسية التي كان مقرراً لها ٣ نوفمبر ٢٠٢١.

كان نتنياهو قبل ذلك اللقاء بعامين، أي في عهد الرئيس أوباما، قد خلُص هو ومستشاروه إلى أن المنطقة باتت مواتية للخوض في عمليات سلام بين إسرائيل والدول الخليجية، على عكس ما كان مهيمناً على الخطاب السياسي في كل من إسرائيل والغرب لعقود من الزمن، حول عدم إمكانية تحقيق هذا التطور إلا بعد حل شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولقد رفضت واشنطن رؤية نتنياهو لتوقيع اتفاقيات تطبيع مع دول الخليج، وعمل أوباما ووزير خارجيته جون كيري بشكل جاد لمنع حدوث ذلك؛ لأنهم لا يريدون أن تحصل تل أبيب على مزايا من الدول العربية من دون أن تقدم تنازلات في الملف الفلسطيني[٤٣].

والحق لقد كان ترامب حريصاً على تحقيق خطته الخاصة للسلام في المنطقة، المعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، وبعد عامين من العمل عليها ونتيجة العديد من الزيارات واللقاءات التي أجراها فريق مستشاريه بقيادة صهره جاريد كوشنير، اتضح للإدارة الأمريكية إلى أين تتجه دول الخليج، وقد استغرق الأمر عامين كاملين حتى اقتنع فريق ترامب بأن الخطاب العربي حول القضية الفلسطينية ليس سوى ظاهرة صوتية. فضلاً عن ذلك فقد كان لعدم تجاوب السلطة الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية في الذهاب لعملية سلام، أثر واضح في تبني مخطط نتنياهو الخاص بتوقيع اتفاقيات تطبيع مع العرب وتجاهل الفلسطينيين. كما كان هناك أثر كبير للدور الذي لعبه السفير

الإسرائيلي في واشنطن رون دريمر، في نشر التصور الإسرائيلي حول اتفاقيات السلام في الأوساط الأمريكية وجماعات الضغط اليهودية في واشنطن[٤٤].

ومن بين الدوافع التي عجلت بإبرام اتفاقيات السلام أن ترامب كان يواجه ضغوطاً داخلية جمة، على خلفية الانتقادات لطريقة تعامله مع أزمة كورونا من جانب، وكذلك على خلفية التوتر الداخلي، نتيجة التعامل مع قضية مقتل المواطن الأمريكي الأسود جورج فلويد، على يد شرطي أمريكي أبيض، وما تلا ذلك من احتجاجات. وهنا وجد ترامب في توقيع دول خليجية اتفاقيات سلام مع إسرائيل، ضالته المنشودة لرفع أسهمه كصانع سلام، ليضمن لنفسه مركزاً متقدماً في الانتخابات الرئاسية آنذاك طمعاً منه بالظُفر بفترة رئاسية أخرى[٤٥].

ولا ننكر أنه مع وصول جو بايدن إلى السلطة، أعلنت إدارته التزامها باتفاقيات السلام الخليجية(أُطلق عليها اتفاقيات التطبيع) مع إسرائيل الموقعة في عهد ترامب، إلا أن إدارة بايدن عُدت أقل حماساً للاتفاقيات وأكثر انضباطاً إزاء القضية الفلسطينية من سابقتها[٤٦]، حيث عملت على إعادة الاعتبار لتلك القضية عبر إعادة الدعم المالي والحوار مع السلطة في رام الله، لدرجة أن وزارة الخارجية الأمريكية رفضت استخدام تعبير "اتفاقيات أبراهام أو إبراهيم" واستبدلت بها تسمية "اتفاقيات التطبيع".

وفي إجراء يعكس عدم الحماسية للاتفاقيات السلام، جمّد بايدين، في يوليو ٢٠٢١، العمل بـ "صندوق أبراهام" الاستثماري إلى أجل غير مسمى، وهو الصندوق الذي دشَّنه سلفه ترامب لدعم مشاريع التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والإمارات والبحرين عقب التوقيع على اتفاقية التطبيع[٤٧].

في ١٥ فبراير ٢٠١٧، استضاف البيت الأبيض الاجتماع الأول بين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، حيث قدم نتنياهو حينها رؤيته للسلام مع الدول العربية.

ومما يذكر في هذا الصدد، أن ما تقوم به أمريكا وغيرها من دول الغرب– تحت مسميات الإصلاح – إزاء القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية إنما هي

محاولات للاحتواء والهيمنة، تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة بما يؤمن سيادة إسرائيل الكاملة على منطقة الشرق الأوسط[٤٨]، حتى ذهب البعض إلى القول بأن المشكلة لا تكمن في وجود إسرائيل ذاتها بقدر ما تكمن في سياسات الدعم الأمريكي والغربي غير المشروط وغير المحدود للسياسات الإسرائيلية مهما كانت، وتحويل تلك السياسات إلى أداة للضغط والضبط والسيطرة الخارجية للدول العربية. الأمر الذي يتطلب تغيير اتجاهات السياسة الأطلسية –الأمريكية والأوروبية– وخياراتها تجاه الشرق الأوسط إذ أن وضع أمن إسرائيل بات هدفاً مطلقاً يتضاءل أمامه أي هدف آخر[٤٩].

– الدوافع الإسرائيلية التي تقف خلف إبرام اتفاقيات السلام

يمكننا القول بأن السلام مع مصر قد فرض واقعاً جديداً على السياسة الخارجية الإسرائيلية يأتي ضمن أولوياته الاستمرار في تحييد القاهرة، واتباع أسلوب الاستدراج السياسي للدول العربية الأخري ولا سيما دول الخليج، حيث لم تتوقف تل أبيب عن مطالبتها مراراً وتكراراً أن تقيم علاقات سياسية ودبلوماسية مع دول الخليج، معتبرة أن مجرد دخولها في مفاوضات سلام بمثابة خطوة كافية لنقل دول الخليج من مربع المقاطعة إلى ساحة الدول المتعاونة مع إسرائيل أو الدول المطبعة معها[٥٠]، وهو الأمر الذي حدث بالفعل فيما بعد بموجب الاتفاقيات الإبراهيمية.

وليس بخاف أن منطقة الخليج تتمتع بأهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية بالنسبة لإسرائيل نظراً لموقعها الجيوبوليتيكي المهم ولكونها تحتل موقع الظهير لدول المواجهة العربية – الإسرائيلية، فهي تمثل الطوق الثالث من أطواق النظرية الأمنية الإسرائيلية لمواجهة الخطر العربي، فتقول النظرية بثلاثة أطواق أولها: السلطة الفلسطينية وثانيها: دول المواجهة، مصر وسوريا ولبنان وثالثها: الدول المحاذية لدول المواجهة، وأهمها الدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٥١].

وغني عن البيان إن توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية كان محلاً لتفاخر نتنياهو بالإنجاز الكبير الذي حققه في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، حيث لم يستطع أحد من أسلافه تحقيقه

سوى شخصين فقط هما مناحم بيجن الذي وقع معاهدة سلام مع مصر في عام ١٩٧٩، وإسحق رابين الذي وقع اتفاقية سلام مع الأردن في عام ١٩٩٤، كما سبق أن تناولنا، وما يزيد نتنياهو فخرًا هو أنه تمكن من توقيع اتفاقيات تطبيع مع دولتين خليجيتين في عام واحد وفي وقت متزامن.

والحق إن مثل هذه الاتفاقيات، كان يُنظر لها على أنها تستهدف صرف الأنظار عن المشاكل الداخلية التي يعاني منها نتنياهو آنذاك، بما في ذلك الوضع الاقتصادي المتردي، وإرتفاع معدلات البطالة التي وصلت وقتها إلى ١٨ %، وأزمة فيروس كورونا المستجد التي أجبرت إسرائيل على إغلاق عام ثان، ومحاكمة نتنياهو بتهم فساد.

ويجب التأكيد في ضوء الشواهد والمعطيات ذات الصلة بالرئيس الأمريكي ترامب آنذاك، إن توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل أمراً لا مفر منه، إذا لم يحدث الآن لكان حدث بعد بضعة أعوام، إلا أن نتنياهو وترامب عملا على تحقيقه عاجلاً، نظراً إلى الأوضاع الداخلية غير المستقرة بالنسبة لترامب ونتنياهو في ذلك الوقت، وعليه فإن توقيع تلك الاتفاقيات مع دولتين خليجيتين مثل الإمارات والبحرين، ومن بعدهما المغرب سيصب في مصلحة كل من واشنطن وتل أبيب بدرجة أو أخرى.

فضلا عن ذلك فإن إسرائيل تسعى إلى توطيد علاقاتها مع الدول الخليجية من أجل تسويق التكنولوجيا الإسرائيلية لديها اعتماداً على ثراء تلك الدول وإقبالها الشديد على الشراء. ولعل ما يجعل مسألة التمدد نحو الخليج من الأهمية بمكان، ما واجهه نتنياهو آنذاك من شكوك مستمرة في أن سياساته تجاه "القضية الفلسطينية"، يمكن أن تؤدي إلى عزل إسرائيل في الخارج، الأمر الذي جعل نتنياهو –وقتها– حريصاً على تعزيز العلاقات مع الدول غير الصديقة باعتباره عنصراً حيوياً في سياسته الخارجية لمعالجة هذه التهمة، لا سيما في السنوات الأخيرة.

ومما لا شك فيه أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو، قد حقق قدراً لا بأس به من النجاح في العواصم بمختلف أنحاء أوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا، وكان قد أبعد

أوروبا الغربية عن إثارة المتاعب لإسـرائيل. ومع ذلك، ظلت دول الخليج العربية، هدفه الأسمى أملاً في مزيد من النجاح والانفتاح على الدول غير الصديقة[٥٢].

وفضـلاً عما تقدم، تستهدف إسرائيل من اتفاقيات السـلام استقطاب المزيد من الدول من أجل منطقة جديدة من التعاون والصـداقة مع تل أبيب، فقد تم تعيين سفراء في دول لم يصل بها التمثيل الدبلوماسي لرتبة السفير ناهيكم عن افتتاح سفارات وإطلاق رحلات جوية مباشـرة بين تل أبيب والدول المبرم معها اتفاقيات سـلام، فضـلاً عن الزيارات المتبادلة، كما تم توقيع عشـرات الاتفاقيات التعاونية، فهناك مثلا ٦٥٠ مليون دولار من التجارة المباشـرة وعشـرات الملايين من الدولارات في اتفاقيات أخرى مع بلدان السـلام الجديدة.

ومن الأهداف أيضـا، يأتي التعاون الأكاديمي مع الإمارات والبحرين فضـلاً عن المشاريع الاستراتيجية في مجالات البنية التحتية وبخاصة المياه والطاقة والأمن والغذاء والربط، وكل هذا مقرر له أن يتم على المسـتوى الإقليمي". كما تم اطلاق مشـروع "الاقتصـاد مقابل الأمن" في غزة وذلك في محاولة لإحداث الاسـتقرار بالجانب الفلسطيني[٥٣].

المبحث الثالث:

اتفاقيتا السلام الخليجيتين مع إسرائيل وأثرهما على القضية الفلسطينية

تُعتبر اتفاقيتا السـلام المبرمتين بين كل من الإمارات والبحرين مع إسـرائيل عام ٢٠٢٠، من أول اتفاقيات السـلام العربية مع إسـرائيل التي جاءت برعاية أمريكية منذ أكثر من ٢٧ عاماً، أي منذ توقيع الأردن على معاهدة "وادي عَرَبَة" في ١٩٩٤، كما تُمثِّل الاتفاقيتان تتويجاً لمسـار طويل من التقارب بين الجانبين العربي والإسـرائيلي، بدأ منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، ثم إبرام اتفاق أوسلو–١ بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ١٩٩٣، ثم أوسلو–٢ عام ١٩٩٥، وما تلاها من خطوات للتقارب بين الجانبين العربي والإسـرائيلي[٥٤]، والتي برزت أهم ملامحها في قيام دول

خليجية مثل قطر وسلطنة عُمان بفتح مكاتب تجارية مع إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي في عملية تبادلية بين الطرفين العربي والإسرائيلي، كما قامت المملكة المغربية بالإجراء ذاته مع إسرائيل، حيث تم فتح مكاتب اتصال متبادلة في كل من الرباط وتل أبيب في أواخر عام ١٩٩٤، فضلاً عن توجُّه موريتانيا إلى تطبيع كامل للعلاقات الدبلوماسية مع الجانب الإسرائيلي، حيث تم تبادل السفراء بين الدولتين في أواخر عام ١٩٩٩، لكن هذا المسار التقاربي تعطَّل بفعل تعثُّر محادثات كامب ديفيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام ٢٠٠٠، وما تلا ذلك من تطورات. ومع رحيل الرئيس ياسر عرفات عام ٢٠٠٤، إضافةً إلى فوز الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بفترة رئاسة ثانية في نهاية ذات العام، بدأها بتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية إلى عام ٢٠٠٩ وتشكيل إدارة أكثر تشدداً وانحيازاً لإسرائيل، فضلاً عن استمرار الممارسات القمعية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين[٥٥]، دخلت القضية الفلسطينية نفقاً مظلماً، ولم تزل القضية أسيرة هذا النفق حتى الآن، الأمر الذي يتطلب تحريك المياه الراكدة والخروج من هذا النفق المظلم.

أولا: اتفاقية السلام بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل

يُنظر إلى حدث توقيع الاتفاق سلام بين الإمارات وإسرائيل في يوم ١٣ أغسطس عام ٢٠٢٠ ، على أنه حدثاً مفصلياً في تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية، ونتيجة لذلك وتماشياً معه، أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الرئيس السابق للإمارات العربية المتحدة(رحمه الله) مرسومًا بقانون اتحادي رقم ٤ لعام ٢٠٢٠ بإلغاء القانون الاتحادي رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ في شأن مقاطعة إسرائيل والعقوبات المترتبة عليه، وذلك في أعقاب الإعلان عن معاهدة السلام مع إسرائيل.

أهداف أبو ظبي من السلام مع إسرائيل:

أعلنت الحكومة الإماراتية عدداً من الأهداف التى تسعي إلى تحقيقها من وراء الدخول فى إجراءات السلام والتطبيع مع إسرائيل، ومن ذلك[٥٦]:

١- إمكانية الحصـــول على طائرات إف-٣٥ من الولايات المتحدة، وبالتالي يتحقق للجيش الإماراتي التفوق والغلبة في هذه الميزة على أي جيش آخر بالمنطقة باســـتثناء إسرائيل.

٢- اشتراط تعليق خطة ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية، فقد اشترطت أبوظبي موافقة إسرائيل على تعليق الضم المستمر للأراضي الفلسطينية.

٣- التأكيد على أهمية حل الدولتين(فلســـطين وإســـرائيل) والنظر لاتفاق الســـلام الإماراتي الإســـرائيلي باعتباره الطريقة الوحيدة الممكنة لإنهاء الصـــراع الفلســـطيني-الإسرائيلي.

٤- الاستفادة من التطور التكنولوجي الإسرائيلي، بما في ذلك التكنولوجيا العسكرية، فضلاً عن التعاون في مجالات مختلفة كالاقتصاد، والصحة، والسياحة وغيرها.

ومن نقاط الاتفاق بين الإمارات وإســـرائيل أنهما تتشـــاركان عدم الثقة بالجماعات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين، التي ترفض النظام الملكي وتهدف إلى ترسيخ فكرة الأنظمة القمعية[٥٧]. إذ يمثل الإرهاب القادم من الجماعات الإسلامية التهديد الأكثر إلحاحا بالنسـبة لإسـرائيل ولا يتوقف الأمر عند الإخوان أو حماس أو حزب الله بل يمتد إلى الجماعات الأصولية في معظم دول العالم الإسلامي[٥٨].

- نتائج اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي بالنسبة إلى طرفيه :

في ســـياق أعمال التطبيع، اتجه عشـــرات الآلاف من الإســـرائيليين لزيارة الإمارات العربية المتحدة في الأشـــهر الأولى من التوقيع على الاتفاقيات الإبراهيمية، فضـــلاً عن توافر فرص اقتصـــادية جديدة ومجالات متنوعة للتعاون، فالإمارات تستثمر في قطاعات استراتيجية في إسرائيل بما فيها الطاقة والصحة والتكنولوجيا، وتعمل شركات خاصة من البلدين في مشاريع متنوعة.

والحقيقة، يمكن القول بأن اتفاقي السلام الإماراتي والبحريني مع إسرائيل، قد فتح الباب أمام دول عربية أخرى للحاق بقطار السلام (التطبيع)، حيث انضمت إليه البحرين والسودان والمغرب، إيماناً من هذه الدول بصواب الرؤية في إمكانية نجاح لغة الحوار لتحقيق ما لم يتحقق عبر عقود مضت من الجفاء والمقاطعة.

وعلى ضوء توقيع اتفاقية السلام، تم توقيع عشرات الاتفاقيات بين الإمارات وإسرائيل، وهي اتفاقيات استهدف منها المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وتوثيق العلاقات بين شعوب المنطقة، وتحقيق ازدهارها.

وفي خطوات متسارعة نحو تنفيذ اتفاقية السلام، افتتحت دولة الإمارات العربية المتحدة سفارتها رسمياً في إسرائيل ، في ١٤ يوليو ٢٠٢١، في حدث تاريخي أثمرته الاتفاقية الموقعة بين البلدين، وذلك بحضور الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ. كما وأنه في ٢٩ من يونيو ٢٠٢١، افتتحت إسرائيل سفارتها في أبوظبي، وقنصليتها في دبي، وذلك خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد للإمارات، وهي تعتبر أول زيارة رسمية يقوم بها وزير إسرائيلي للإمارات منذ توقيع البلدين اتفاقية السلام[٥٩].

يمكن القول أنه بعد مرور حوالي عامين على اتفاق السلام، أن التطبيع الإسرائيلي مع الإمارات العربية المتحدة يتقدم بوتيرة أسرع من غيرها من الدول المطبّعة الأخرى، ولعل ذلك، وفق ما يتردد في الأوساط الإسرائيلية، يرتبط بقلة عدد السكان الإماراتيين، وغياب معارضة داخلية نشطة، مع وفرة كبيرة في الموارد الاقتصادية، ونخبة قيادية ملتزمة بخطة استراتيجية طويلة الأجل، بعكس دول التطبيع الأخرى، التي تضع حساسيتها الأمنية والسياسية والديموجرافية مزيدًا من الصعوبات عليها في تقدم علاقاتها التطبيعية مع إسرائيل.

والحق، فلم يعد سراً، أن تجارة الألماس مع إسرائيل بما قيمته نصف مليار دولار، تمثل أساس علاقات الإمارات واسرائيل التجارية، بجانب الزيادة الكبيرة في تجارتهما الخارجية، ففي مؤشر على تنامي العلاقات التجارية بين البلدين بعد اتفاقية السلام عام

٢٠٢٠، بلغت الصـــادرات في العام ذاته ١٨ مليون دولار، والواردات ٧٥ مليون دولار، وفي الأشـــهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢١، بلغ حجم الصـــادرات ٦٨ مليون دولار، والواردات ٢٤١ مليون دولار بينما لم تتخط الصـــادرات الإســـرائيلية إلى الإمارات ١١ مليون دولار، وكانت الواردات صفر عام ٢٠١٩[٦٠].

ويرى المحللون الإسـرائيليون أن ظروف التطبيع مع الإمارات جعلته أكثر تميزاً وأكثر قوة وفعالية مقارنة بمصـــر والأردن، ويســـتشـــهدون في ذلك بالتوقيع المتبادل لمذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون بين الإمارات وإسرائيل في مجالات الثقافة والعلوم والأمن الغذائي والماء والطب، كما لوحظ اهتمام الإمارات بالاسـتثمار في المجالات الرئيسـة التي تؤثر بشـــكل مباشـــر على الأمن القومي الإســـرائيلي، لاســـيما في المجالات الاســـتخبارية والعسكرية وصفقات السلاح[٦١].

وغني عن البيان أن هناك خلفيات وامتدادات للســـلام منها ذلك الدور الذي قام به الســـفير الإماراتي في واشـــنطن يوســـف العتيبة، في تقريب العلاقات بين تل أبيب وأبو ظبي، وتشـجيع الوسـاطة الأمريكية لإطلاق "الاتفاق الإبراهيمي"، وقد كانت أول مناسـبة تجمع ما بين العتيبة والســـفير الإســـرائيلي في الولايات المتحدة رون دريمر في المعهد اليهودي للأمن القومي (JINSA) في نهاية عام ٢٠١٨ بواشنطن[٦٢].

– انعكاسات الاتفاقية الإماراتية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية وعملية السلام

يمكن القول أنه على الرغم من أن اتفاقية الســـلام الإمارتية الإســـرائيلية تُمثل بداية لعلاقات ثنائية بين كل من الإمارات وإســـرائيل، إلا أن أحد المطالب الإماراتية الرئيســـة الذي يقف خلف إبرام الاتفاقية كان قد تمثَّل في وقف ضـــم الأراضـــي الفلســـطينية، وهو المطلب الذي يأتي دعماً للموقفين العربي والدولي المبنيان على أســـاس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، كما أكدت الإمارات أن دورها يتمثل في إنعاش فرص السلام والتمهيد لها، لكنها شددت على أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي هما المعنيَّان بإحياء عملية الســـلام، أي أن الإمارات لم تطرح نفســـها بديلاً عن

الفلسطينيين، ولكنها لا تزال على موقفها الداعم لعدالة المطالب الفلسطينية في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ومن ثم فهناك تأكيد إماراتي على أن الاتفاقية لن تكون على حساب القضية الفلسطينية، وإنما تدعمها لتحقيق أمنيات الشعب الفلسطيني والعالم العربي والإسلامي في إقامة دولة فلسطينية انطلاقاً من رؤية أبوظبي حول إمكانية نجاح لغة الحوار في تحقيق ما لم تحققه عقود الجفاء والمقاطعة[٦٣].

وعليه ستُشكل اتفاقية السلام عملية إزاحة للعبء الأمني والاستراتيجي الذي كان من الممكن أن يُعاني منه كلٌ من الأردن ومصر فيما لو ضمَّت إسرائيل مزيداً من الأراضي الفلسطينية.

ومن هنا، فإنه وفقاً لما تراه الحكومة الإماراتية، فقد حققت الاتفاقية نجاحاً ملحوظاً في إعادة تفكير صانع القرار الأمريكي بضرورة وجود أطراف عربية فاعلة في عملية السلام، بعد أن جنحت الإدارة الأمريكية في الفترة الأخيرة إلى تهميش الدور العربي والمضي باتفاقيات منفردة مع إسرائيل في قضية تعد محور الاهتمام العربي، وهي القضية الفلسطينية.

وعلى نقيض الرؤية الإماراتية لاتفاقات السلام مع إسرائيل، شعر الفلسطينيون بمرارة الخيانة من قبل دول عربية شقيقة، حيث وُجهت سهام الاتهام إلى الإمارات والبحرين بخيانة القدس والمسجد الأقصى والقضية الفلسطينية برمتها على إثر إبرامهما الاتفاقيات الإبراهيمية، ولقد راودت ذاكرة الفلسطينيين تلك المبادرة التي أطلقتها السعودية عام ٢٠٠٢ تحت مسمى "مبادرة السلام العربية"، هادفة إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والتطبيع السعودي اللاحق لعلاقاتها مع تل أبيب، غير أن أبوظبي والمنامة وقعتا اتفاقيات سلام مع إسرائيل دون أن يكون هناك أي تقدم ملموس في الصراع، رغبة منهما في دفع مسيرة السلام نحو مزيد من الفعالية.

الجدير بالذكر في هذا الصدد واتساقاً مع الرؤية الفلسطينية، فإن هناك من يرى في إبرام اتفاقية سلام بين إسرائيل والإمارات أنه عدم إكتراس من جانب نظام الحكم هناك بقيادة الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة السابق ثم بقيادة الشيخ محمد بن زايد –

بالقضـــية الفلســـطينية والحال كذلك بالنســـبة للجماهير الإماراتية، والتي قبلت تطبيع حكومتها مع إسرائيل وتخليها عملياً عن قضية العرب الأولي، وهي القضية الفلسطينية، وأن هذا ليس حال الإمارات فحسب بل هناك دول عربية عديدة انشغلت أكثر بمصالحها الخاصـة على حسـاب القضـية[٦٤]. غير أن هذه الوجهة من النظر يناقضـها ويتعارض معها الرأي القائل – وهو ما نؤيده – بأن اتفاق السـلام المبرم بين الدولتين يصـب في مصـلحة القضـية الفلسـطينية ويأتي ضـمن خطوات عملية على الأرض لحسـم النزاع التاريخي واستعادة الحق الفلسطيني من خلال إعمال مبدأ استقطاب واستمالة الخصم بدلاً من الاستمرار في سياسة العداء له.

فمن خلال إقامة سـلام مع اسـرائيل من جانب أشـقاء الفلسـطينيين من الدول العربية سـواء الدول الخليجية أو غيرها من شـأنه أن يفتح أبواب السـلام، ويمنح إسـرائيل ومواطنيها شعوراً بأجواء الأمن والسلام في محيط إقليمي كثيراً ما تهدد أمنهم واستقرارهم من جراء تواجدهم بين مكوناته من الدول العربية. ووفقا لهذه الوجهة من النظر فإن مرامي القيادة السـياسـية الإماراتية تسـتهدف الدفع بقوة في اتجاه السـلام ولا يجافي هذا المنحى الإماراتي، الحق الفلســطيني بل يقترب منه ويعمل لاجل اســترداده وفقا لتصريحات المسئولين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

واتساقاً مع الوجهة الأخيرة من النظر، يمكن القول بأن الإمارات نجحت في في وقف ضـم إسـرائيل لأراض فلسـطينية، بما يعني إنقاذ ٣٠% من الأراضـي العربية وأكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني كانوا معرضـين للطرد، وإنهاء ٦ سـنوات من الجمود، وإبقاء الأمل في إقامة دولة فلسطينية[٦٥].

ثانيا: اتفاقية السلام بين البحرين وإسرائيل

بعد مرور نحو شهر من إعلان معاهدة السلام بين الإمارات وإسرائيل، كشف الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب عن توقيع اتفاقية السـلام الخليجية الثانية بين إســرائيل ومملكة البحرين يوم ١١ ســبتمبر ٢٠٢٠، حيث ثَّمن ترامب الاتفاقية بقوله " إنجاز تاريخي آخر اليوم(يقصد ١١ سبتمبر ٢٠٢٠)، مردفاً "اتفقت صديقتانا العظيمتان

إسرائيل ومملكة البحرين على اتفاقية سلام.. ثاني دولة عربية تصنع السلام مع إسرائيل في ٣٠ يومًا"[٦٦].

وفي أعقاب توقيع اتفاقية السلام، أقيم حفل في العاصمة المنامة، يوم الأحد الموافق ١٨ أكتوبر عام ٢٠٢٠، وخلاله وقع مسئولون بحرينيون وإسرائيليون بيانا مشتركًا – بوساطة أمريكية – بشأن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وذلك في إطار الترتيبات الخاصة بتفعيل اتفاقية السلام البحريني الإسرائيلي على الأرض[٦٧].

وتأسيسا على ما تقدم، قام وزير خارجية مملكة البحرين عبد اللطيف الزياني لأول مرة في نوفمبر ٢٠٢٠، بزيارة إسرائيل على رأس وفد رسمي يضم كبار مساعديه، ومسئولي الوزارات الحكومية الأخرى، فضلاً عن ذلك فقد قام وكيل وزارة الخارجية المسئول عن العلاقات مع "إسرائيل" عبد الله بن أحمد شيخ خليفة في أغسطس ٢٠٢١، بزيارة رسمية لاحقة، عقد خلالها لقاءات مع شخصيات وهيئات إسرائيلية مختلفة، منها الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ.

وفي هذا السياق، وبموجب اتفاق الجانبين في مارس ٢٠٢١، تم الإعلان عن قرار المملكة بفتح سفارة لها في تل أبيب، وفي سبتمبر من العامة ذاته، وصل أول سفير بحريني إلى "إسرائيل" وهو خالد الجلاهمة، والذي عبر عن ترحيبه بهذه الخطوة بأنها "فرصة تحقيق رؤية للتعايش السلمي"، وفي ذات الشهر قام وزير الخارجية الإسرائيلي حينها يائير لابيد بزيارة البحرين، كأول زيارة رسمية لوزير "إسرائيلي" إلى المملكة، التقى خلالها بنظيره البحريني، وافتتح السفارة الإسرائيلية هناك، وفي ذات اليوم بدأت شركة الطيران البحرينية تسيير رحلات مباشرة من وإلى إسرائيل[٦٨].

-أهداف المنامة من السلام مع إسرائيل:

في واقع الأمر لقد كان لحكومة البحرين أهدافها ومراميها من وراء إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل، والتطبيع معها، ومن هذه الأهداف:

١– مثلها مثل الامارات أرادت البحرين الاستفادة من التطور التكنولوجي الإسرائيلي، وفي مقدمة ذلك التكنولوجيا العسكرية، إضافة إلى مجالات التعاون التقليدية كالاقتصاد، والصحة، والسياحة.

٢– وفقا لوزير الخارجية البحريني، عبد اللطيف الزياني فإن الاتفاق يمثل خطوة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني والعمل على تجسيد المبادرة العربية، مما يسهم في إيجاد حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي"، والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني، وإشاعة السلام في الشرق الأوسط[٦٩].

٣– سعي المنامة لتأمين نفسها، في مواجهة التهديد الإيراني، وقد كان لافتاً حجم الإدانة الإيرانية، لاتفاق السلام بين إسرائيل والبحرين، والذي وصل إلى حد التهديد، برد فعل من جانب الحرس الثوري الإيراني. وهنا التقت مصالح كل من ملك البحرين، والرئيس الأمريكي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيضاً، ضمن إستراتيجية أمريكية من ترتيب الرئيس ترامب آنذاك، هدفت إلى إحتواء إيران، فمن وجهة نظر واشنطن، تمثل الأخيرة خطراً إقليمياً، على المصالح الأمريكية، في المنطقة كما تمثل في نفس الوقت عدواً لدوداً لإسرائيل[٧٠].

٤– جعل منطقة الشرق الأوسط مستقرة وأمنة[٧١].

٥– تعزيز عمق الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اتخذت من البحرين مركزاً لقيادة أسطولها الخامس.

– نتائج اتفاق السلام البحريني الإسرائيلي بالنسبة لأطرافه :

بعد مرور عامين على التطبيع بين المنامة وتل أبيب، تم توقيع قرابة أربعين اتفاقية في مختلف المجالات، لكن المسئولين البحرينيين أبلغوا نظراءهم الإسرائيليين عن مشاكل يواجهونها في تنفيذ بعض الاتفاقيات، ويتعلق جزء كبير من المشاكل بالبيروقراطية الإسرائيلية، ومن ذلك مثلاً تأجيل اتفاقية الضرائب بين الجانبين لعدة أشهر، بسبب تحفظات مسئولي وزارة المالية الإسرائيلية الذين يزعمون أن البحرين ستصبح ملاذاً ضريبياً لرجال الأعمال الإسرائيليين، ونتيجة التأخير توقفت كل من

التجارة والاستثمار بينهما. وهناك مثال آخر يتعلق بالسياحة، فعلى عكس الإمارات العربية المتحدة، لا يصل السياح الإسرائيليون بأعداد كبيرة إلى البحرين، حيث إن طيران البحرين تُقلع من إسرائيل رحلتين أسبوعيًا، لكن الخطوط الجوية الإسرائيلية لم تقلع لها طائرات بعد[٧٢].

ومن اللافت أن اتفاق السلام يخدم – بشكل رئيسي– الاقتصاد الإسرائيلي، حيث ستتحول البحرين إلى سوق جديدة للمنتجات الأمنية والتكنولوجية الإسرائيلية، وهو ما سيعود بفائدة كبيرة على الناتج الإجمالي لإسرائيل، سواء من حيث ترويج مبيعاتها أو الاستفادة من قطاع السياحة[٧٣].

وفي فبراير عام ٢٠٢٢، رحبت مملكة البحرين ودولة إسرائيل بإنشاء خطة ثنائية مدتها ١٠ سنوات تسمى "استراتيجية السلام الدافئ المشتركة" ستكون بمثابة خارطة طريق لتنمية العلاقات بين الجانبين على أن تتم مراجعتها بشكل مشترك من قبل وزارتي الخارجية في البلدين[٧٤].

كما اتفق الجانبان على الإسراع في المفاوضات حول اتفاقيات حماية الاستثمارات والعمل المشترك على اتفاق ضريبي يوفر البنية التحتية لتعزيز التعاون التجاري الآمن، وعلى دعم وتشجيع التجارة والاستثمارات المشتركة والزيارات المتبادلة للوزراء والمسئولين الحكوميين، على أن يتم إنشاء لجان اقتصادية مشتركة لتعزيز وتوسيع التعاون المدني والاقتصادي والتجاري بين البلدين، إضافة إلى ذلك وقع وزير الدفاع الإسرائيلي بيني جانتس في فبراير ٢٠٢٢ اتفاقية دفاعية مع البحرين تشمل التعاون في مجالات الاستخبارات وشراء المعدات والتدريب، وتمثل هذه الخطوة إجراءً أمنياً غير مسبوق لإسرائيل مع دولة خليجية منذ توقيع اتفاقية السلام البحريني الإسرائيلي عام ٢٠٢٠؛ يساهم في ارتقاء علاقات البلدين وحفظ أمنهما واستقرار المنطقة بصفة عامة[٧٥].

فضلاً عما تقدم، فقد تم الاتفاق بين البلدبن في عام ٢٠٢١ على صفقة أنظمة رادارات مضادة للطائرات المسيرة من شركة "باتس. بي– (bats.be) "وهي شركة تابعة للصناعات الجوية الإسرائيلية في بلجيكا، وتتضمن تفاصيل الصفقة شراء رادارات

ساحلية تحت اسم العلامة (باتس جي آر ١٢) (BATS GR12) ، بهدف الدفاع عن سواحل إحدى القواعد العسكرية البحرينية التي تبعد نحو ٢٠٠ كيلو متر فقط عن السواحل الإيرانية، وهي رادارات تشمل تركيبات متعددة للرادارات والبصريات الكهربائية المدمجة في مركز القيادة والتحكم. كما تم الاتفاق على تعيين ضابط كبير من البحرية الإسرائيلية بصفة دائمة في المنامة للاتصال بالأسطول الخامس الأمريكي بالمملكة، وذلك خلال زيارة وزير الأمن الإسرائيلي بيني جانتس للبحرين في فبراير ٢٠٢٢، حيث التقى نظيره البحريني عبد الله بن حسن النعيمي، وقائد الأسطول الخامس الأمريكي الأدميرال براد كوبر[٧٦].

– انعكاسات اتفاقية السلام البحرينية على القضية الفلسطينية

قوبل موقف البحرين بالرفض والاستهجان من الجانب الفلسطيني، إذ سارع المسئولون الفلسطينيون، برفضهم للإعلان الثلاثي الأمريكي– البحريني– الإسرائيلي، حول تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومملكة البحرين، واصفين ذلك بأنه "خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية".

إلا أنه وفقا للرؤية البحرينية، فإن الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل يأتى فى إطار حماية مصالح مملكة البحرين العليا والتى تعنى حماية كيان الدولة، ويرى المسئولون البحرينيون أن هذا الأمر ليس تخلياً عن القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وإنما هو من أجل تعزيز أمن البحرينيين وضمان ثبات اقتصادهم واستقراره، وانه إذا كانت فلسطين قضيتهم العربية، فإن البحرين قضيتهم المصيرية، ولا أحد ينكر موقف مملكة البحرين منذ بداية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والمتمثل في مساندة القضية الفلسطينية، ولا زال هذا الموقف لا لبس فيه ولا غموض، ومن ثم فلا تتعارض اتفاقية السلام البحرينية الإسرائيلية أو إعلان تأييد السلام مع موقف البحرين من قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية[٧٧]. كما تأتي ضمن مرامي المملكة، على طريق تكثيف الجهود ومضاعفتها

وصولاً إلى حلٍ عادل وشامل للقضية، مع اعتبار السلام خياراً استراتيجياً لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني[٧٨].

إذن الاتفاق البحريني مع إسرائيل، وفقا للتصور البحريني، يحقق أهداف المبادرة العربية للسلام لعام ٢٠٠٢، ويمثل "خطوة واقعية لمواجهة تحديات استراتيجية تهدد أمن المنطقة.

وتنطلق الحكومة البحرينية من واقع الدول العربية وانتقال الخطر إلى العديد منها، حيث تغيرت أوضاعها الأمنية بدرجات متفاوتة، كما تضاءلت فرص الحلول المتنوعة التى تم طرحها كمبادرات سلام من أجل حل القضية الفلسطينية الاسرائيلية، مع تنامي التحديات المصيرية التي تواجهها المنطقة العربية سواء التحدي الإيراني أو الإرهاب أو الجماعات المتطرفة عموماً.

ووفقا لمسئولين بحرينيين فإن هناك ٣٠ دولة في منظمة التعاون الإسلامي سبقت مملكة البحرين في عقد معاهدات مع إسرائيل، أي أكثر من نصف أعضاء المنظمة الإسلامية البالغ عددهم ٥٧ عضواً ، مما يقطع الطريق على الألسنة التي تقدح في اتفاقية السلام البحرينية الإسرائيلية وبما يقدم برهاناً على سلامة المقاصد البحرينية.

وما يذكر في هذا الصدد إن تركيا – وهي دولة إسلامية عضو في التعاون الإسلامي – كانت من أول الدول التي اعترفت بإسرائيل، حيث أصبحت واحدة من كبريات مستوردي السلاح من تل أبيب، فضلاً عن تبادلهما إنشاء السفارات[٧٩].

المبحث الرابع:

الحصاد العربي – الفلسطيني لاتفاقيتي السلام مع رؤية مستقبلية

ما من شك إن اتفاقيتي السلام المبرمتين بين كل من دولتي الإمارات والبحرين مع إسرائيل قد مثلتا تحولاً استراتيجياً في مسار العلاقات العربية–الإسرائيلية رغم الآراء المختلفة حول تأثير هاتين الاتفاقيتين على القضية الفلسطينية. كما ستسمحان للقوى

العربية بزيادة نفوذها داخل الولايات المتحدة على نحوٍ يتيح لها إمكانية الانخراط المباشرة في عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية بدلاً من الاكتفاء بدور هامشي فيها[٨٠]، علاوةً على إمكانية مراعاة المصالح الوطنية واعتبارات الأمن القومي خاصة بعد وصول المرشح الديمقراطي جو بايدن إلى مقعد الرئاسة الأمريكية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك من يرى أن اتفاقيتي السلام الإماراتية والبحرينية مع إسرائيل، وكذلك أي اتفاقيات سلام مستقبلية مشابهة مع الدول العربية الأخرى، إنما تتسبب في ضعف الحاضنة العربية للقضية الفلسطينية، كما تُعززان الإدعاء الإسرائيلي الأمريكي بأن "السلام الإقليمي" ممكن دون حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وعلى ضوء هذا الإدعاء باتت مصالح الدول العربية، وفزاعة التهديد الإيراني أهم من القضية الفلسطينية، ومن ثم فلم يعد باستطاعة الدول العربية الضغط على إسرائيل للقبول بأية تسوية سياسية بناءً على قرارات الأمم المتحدة كشرط لإقامة علاقات طبيعية معها[٨١].

ونؤكد في هذا السياق أنه في ظل ولاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وصل الدعم الأمريكي لإسرائيل إلى مستويات غير مسبوقة، حيث قام ترامب بالتراجع عن حل الدولتين وعن رعاية عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية[٨٢]، كما اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقام بالفعل بنقل السفارة الأمريكية إليها، وأقر بشرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، وأوقف المساعدات الأمريكية إلى السلطة الفلسطينية ووكالة "الأونروا"[٨٣].

ويصب في ذات الاتجاه، ما قام به جاريد كوشنر، صهر ترامب، برعاية عدد من اتفاقيات السلام بين إسرائيل وعدد من الدول العربية كالإمارات والبحرين في محاولة للفصل بين القضية الفلسطينية من ناحية، والعلاقات العربية – الإسرائيلية من ناحية أخرى، وقد ساعد على ذلك صعود إيران والتيارات الإسلامية كعدو مشترك لإسرائيل وبعض الدول العربية، مع تراجع أهمية القضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة؛ بسبب الانقسام الفلسطيني وفشل عملية السلام. وبدا للكثيرين أن القضية الفلسطينية فقدت أهميتها ومركزيتها لدى الرأى العام العربي والدولي، وأن قضايا أخرى أصبحت أكثر

إلحاحاً، وأن التعاون مع إسرائيل لم يعد مشروطاً بمواقفها تجاه الأراضي المحتلة وعملية السلام مع السلطة الفلسطينية[٨٤].

ولعل ما حدث من جانب دولتي الإمارات والبحرين إزاء إسرائيل – وما تروجان له من أن سلامهما مع إسرائيل يستهدف ضمن ما يستهدف حقوق الشعب الفلسطيني– إنما يقودنا إلى احتمال يتسم بالخطورة مؤداه: لجوء دول عربية أخرى لخوض تجربة السلام مع إسرائيل تحقيقا لمصالح قُطرية وعدم تحملها أي شكل من أشكال المعاناة أو تحمل المسئولية تجاه القضية الفلسطينية[٨٥]. ومن ثم فمن الضروري أن تكون هذه القضية في صدارة اهتمامات وأولويات أية اتفاقيات للسلام مع إسرائيل، والإعلان صراحة عن عدم التخلي عن القضية الفلسطينية.

ولكن ما حدث من جانب إسرائيل خلال عام ٢٠٢١ من إجراءات قسرية أقدمت عليها لإخلاء حى الشيخ جراح في القدس الشرقية من سكانه الفلسطينيين وما تلاها من اعتداءات على المصلين في المسجد الأقصى وعلى فلسطينيي الداخل في مدن مثل اللد وحيفا ويافا ثم القصف الجوي على أبراج سكنية في قطاع غزة؛ مما أدى إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ فلسطيني معظمهم من الأطفال والنساء وتشريد أكثر من ٥٠ ألف من سكان القطاع، أعاد مجدداً بالقضية الفلسطينية إلى الصدارة من جديد واتضح جلياً أنها لم تفقد رمزيتها ومركزيتها لدى المواطن العربي، بل إن الأجيال الأصغر– والتي على عكس الأجيال السابقة، حيث لم تلعب القضية الفلسطينية دوراً محورياً في تشكيل وعيها السياسي– تضامنت بشكل واسع وغير متوقع مع الشعب الفلسطيني، واتضح أن فلسطين لا تزال هى القضية الأهم في الوعي العربي، وأن كل التطورات التي طرأت على الساحة الإقليمية لم تنجح في تغيير صورة إسرائيل لدى قطاع كبير من الرأى العام العربي.

ويمكن القول أن العدوان الإسرائيلي على غزة سالف البيان كان بمثابة اختبار حقيقي لمدى قوة أو ضعف اتفاقيات السلام أو كما يروق للبعض تسميتها " اتفاقيات التطبيع". فمن حيث الواقع، بادرت الدول المطبّعة الأربعة بما فيها الإمارات والبحرين إلى انتقاد

إسرائيل لقيامها بانتهاك حقوق الفلسطينيين في المسجد الأقصى، وتدنيس حرمته، لكن اندلاع العدوان على غزة جعل مواقف تلك الدول أكثر توازناً مع مرور الوقت(من وجهة النظر الإسرائيلية)؛ لأن بعضها ألقى مسئولية التصعيد على الجانبين: إسرائيل وحماس، رغم استمرار التعاطف مع الفلسطينيين[٨٦].

وفي حقيقة الأمر، ساهم العدوان في إبطاء زخم عدد من المبادرات الثنائية بين إسرائيل والدول المطبّعة معها، بحيث اضطرت هذه الدول لإصدار مواقف تدين هذا العدوان، ورغم هذا فلم تترجم الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل إلى إجراءات عملية مثل استدعاء السفراء، أو إلغاء الاتفاقيات ذاتها، وإن كانت صعوبة الالتزام بهذا الخط السياسي في مواجهة اسرائيل–أي عدم استدعاء السفراء أو عدم إلغاء الاتفاقيات– تزداد مع استمرار أمد العدوان على غزة. وفي كل الأحوال فإن انتهاء العدوان على فلسطين قد يحول دون تآكل الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية وإسرائيل، وهذا يعني أنه طالما لم يُحلَّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن حاجة الزعماء العرب المستمرة لتعزيز ولائهم للقضية الفلسطينية ستثير إمكانية حدوث مواقف دبلوماسية غير مريحة في مواجهة إسرائيل، مما يتعين على إسرائيل التعامل معها، كما أن تكرار اندلاع عدوان إسرائيلي على غزة مثلاً، قد يدفع عددًا من الدول العربية والإسلامية الراغبة في التطبيع بالبقاء في المنطقة الرمادية بعيداً عن التورط في إبرام اتفاقيات تطبيع مع دولة إسرائيل[٨٧].

فضلاً عما تقدم فإن التطورات التي جرت مؤخراً وتحديداً في شهر أغسطس ٢٠٢٢ من قيام سلطات الإحتلال بتوجيه ضربات غاشمة لقطاع غزة دون مراعاة لأحكام القانون الدولي والمقررات الدولية[٨٨]، التي تحظر مثل هذا العدوان على الشعب الفلسطيني في غزة نيلاً من المنشآت والمباني المرفقية والسكنية، إنما يصب – بدرجة أو أخرى– في اتجاه الفلسفة العدوانية لإسرائيل وعدم جنوحها للسلم على الرغم من اتفاقيات السلام المبرمة معها من قبل دول عربية، الأمر الذي يؤكد نمطاً إسرائيلياً ثابتاً ومستمراً هو أن إسرائيل دولة عاصية لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي

لحقوق الإنسان وعموم أحكام القانون الدولي، وكذا عاصية لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يُكرس حق الشعوب في تقرير مصيرها كأحد حقوق الإنسان المكفولة قانوناً[٨٩].

ولقد كانت هناك آمال عريضة لدى أنصار ومؤيدي السلام مع إسرائيل لأن تتغير فلسفتها العدوانية وتركن إلى موائد المفاوضات والتسوية السلمية غير أن الإجراءات القمعية التي قامت بها قوات الاحتلال بددت الكثير من الآمال التي علّقت باتفاقيات السلام العربية المبرمة في أول العقد الثالث للقرن الواحد والعشرين. وليس معنى ذلك انكار أهمية وضع إسرائيل فى حرج مستمر من جانب الدول العربية التي صعدت إلى قطار السلام وتلك المنتظر صعودها في المستقبل، وهو الأمر الذي سيضطر إسرائيل إلى الجلوس على موائد السلام، والكف عن أذى الشعب الفلسطيني وتمكينه من حقوقه.

والشيء المؤسف، إن رد فعل إدارة الرئيس جو بايدن على ممارسات إسرائيل، قد جاء متسقاً مع ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تل أبيب، حيث أكدت واشنطن على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وامتنعت عن مطالبتها بوقف إطلاق النار أو إدانتها لقيامها بقصف أبراج سكنية وقتل المدنيين، وحرصت الإدارة الأمريكية من قبل ومنذ أحداث حي الشيخ جراح أكثر من مرة على منع مجلس الأمن من إصدار أية مشاريع لقرارات تطالب بوقف إطلاق النار والاعتداءات على المدنيين[٩٠].

ومع ذلك فقد أعلن بايدن من قبل- وبخاصة عقب نجاحه في انتخابات الرئاسة- أنه ملتزم بحل الدولتين وإعادة إحياء عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتقديم المساعدات لوكالة "الأونروا" والسلطة الفلسطينية، ولكن من ناحية أخرى يري بايدن وإدارته أن عملية السلام والقضية الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، لم تعد تحتل الأولوية في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأن إدارته لها أهداف أهم في المنطقة مثل إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، ومحاربة الإرهاب، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لكن الأحداث الأخيرة تشير إلى أنه رغم رغبة بايدن وإدارته في عدم التورط في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، إلا أن الواقع قد يفرض عليهم اختيارات أخرى، لاسيما

وأن الأحداث الأخيرة التي وقعت في أغسطس ٢٠٢٢ بقطاع غزة، قد سلّطت الضوء على تحولات مهمة في الرأى العام الأمريكي وداخل الحزب الديمقراطي فيما يخص القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل. فربما لأول مرة يشهد المجال العام الأمريكي تعاطف قطاع واسع من الرأى العام، ومن نواب مجلسي النواب والشيوخ مع القضية الفلسطينية، وتظهر لأول مرة أصوات من داخل دوائر صنع القرار الأمريكي تطالب صراحة بإدانة الممارسات الإسرائيلية وتبني إجراءات عقابية ضد إسرائيل للضغط عليها لوقف اعتدائها على المدنيين وإنهاء سياستها الاستيطانية.

ومما يذكر في هذا الصدد، خروج تسع منظمات حقوقية إسرائيلية عن صمتها عام ٢٠٠٧، ومبادرتها إلى إدانة انتهاكات إسرائيل عند عدوانها على غزة في يناير ٢٠٠٧، كما طالبت ذات المنظمات، محكمة العدل الإسرائيلية العليا بإصدار حكم قضائي بوقف عمليات الجيش الإسرائيلي التي تستهدف مؤسسات البنية التحتية لغزة[٩١]، ويُنتظر أن يكون للدول العربية التي خاضت تجربة السلام سابقاً ومؤخراً مع إسرائيل والتي ستخوضها لاحقاً، أن تتخذ إجراءات شبيهه من أجل وقف انتهاكات الجيش الإسرائيلي وتسوية الصراع سلمياً ودون مزيد من العدوان على الشعب الفلسطيني.

وفي المقابل، أضاف الفلسطينيون الموقف الأمريكي الراعي للاتفاقيات الإبراهيمية في البيت الأبيض إلى سلسلة المظالم الأمريكية التي طالتهم خلال فترة حكم ترامب، وكانت قد قطعت السلطة الفلسطينية الاتصال بالبيت الأبيض بعد نقل إدارة ترامب السفارة الأمريكية إلى القدس واتخاذ خطوات وصفتها رام الله بالمنحازة إلى إسرائيل، الأمر الذي يعني تقلُص قائمة الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين إذ لم يعد لهم من داعم سوى إيران وتركيا وقلة قليلة من الدول الأخرى، بينما يحدث تقارب بين شركائهم العرب وإسرائيل[٩٢].

ويمكننا القول بأن سلسلة الخيارات المتاحة أمام السياسة الخارجية الأمريكية تجاة منطقة الشرق الأوسط تتسم بالصعوبة الشديدة؛ نظرا لاتساع نطاق المصالح الأمريكية وتحالفاتها بالمنطقة، الأمر الذي جعل سياساتها تجاه المنطقة تتسم بالميل إلى عدم الإكتراث كثيراً بأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية في إدارة صراعات المنطقة،

فضلاً عن اتساع نطاق استخدام ما عُرف بالمعايير المزدوجة أو الكيل بمكيالين، وهذا ما وجد ترجمته الواقعية في الدعم المتواصل لإسرائيل وتوفير الحماية لها إزاء أي نوع من المساءلة الجنائية من جراء الجرائم والمجازر التي ارتكبتها في حق الشعب الفلسطيني، وهو ما أسهم في خلق شعور باليأس إزاء أي جهد سلمي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ويضاف إلى ذلك ثبوت التناقض في سياسات واشنطن كطرح خيار الدولتين كحل للقضية الفلسطينية، وفي ذات الوقت تلتزم بعدم ممارسة أي ضغوط على الجانب الإسرائيلي بل على العكس تمارس الضغوط على الجانب الأضعف لتقديم مزيد من التنازلات[٩٣].

ومن جانبها، قيمت السلطة الفلسطينية اتفاقيات السلام العربية لعام ٢٠٢٠ بأنها لن تجلب السلام للشرق الأوسط، حيث أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، أن قوى اليمين المتطرف في إسرائيل انقضت على مشروع السلام والحل التاريخي الذي وقعه رابين وكان ذلك باغتياله، مضيفاً إن فشل إدارة ترمب في تمرير صفقة القرن على إثر موقف الشعب الفلسطيني وقيادته، دفعها للتعويض عن ذلك بالتحريض على عقد اتفاقيات إذعان مع بعض الدول العربية تحت رعايتها؛ للإيهام بأنه من الممكن تحقيق سلام في الشرق الأوسط دون الفلسطينيين ودون الانسحاب وإنهاء الاحتلال. وهذا يناقض طبائع الأمور من أن جوهر الصراع في المنطقة هو صراع فلسطيني إسرائيلي، فلا أمن ولا سلام ولا استقرار دون الانسحاب من الأرض المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧[٩٤].

ومن وجهة النظر الفلسطينية، فإن نتنياهو رئيس الوزراء السابق كان يوهم الإسرائيليين بأنه يصنع سلام مع الإمارات والبحرين، اللتان لم تحاربا إسرائيل في يوم من الأيام، في حين أن الصراع القائم والدائم والمستمر هو مع الفلسطينيين ولن يجد الاسرائيليون الاستقرار والأمن دون السلام مع الفلسطينيين[٩٥].

ويمكننا القول بأنه بات جلياً إن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من اتفاقيات السلام الإبراهيمية، فقد أصبح لديها أسواق جديدة غنية بالنفط في دول الخليج تشتري الأسلحة الإسرائيلية بميزانيات ضخمة، كما يعمل الجيش الإسرائيلي على تعميق تعاونه مع جيشي البحرين والإمارات تحت مظلة الولايات المتحدة، وهذا ما بات من أول مناورات بحرية أجرتها الدول الأربع أمريكا وإسرائيل والإمارات والبحرين في نوفمبر بمياه البحر الأحمر[٩٦]. كما إن إبرام اتفاقيات السلام لا يعني بأي حال، على سبيل المثال، فتح أبواب الجامعات أو المعامل البحثية الإسرائيلية للبحرينيين أو الإماراتيين أو أي من مواطني دول الخليج أو الدول العربية الأخرى التي سلكت طريق السلام مع إسرائيل.

وعلى أية حال، فهناك عدد من السيناريوهات المستقبلية المتوقعة والتي طُرحت من جانب عدد من المحللين السياسيين والمهتمين بالشأن الخليجي في تشابكاته وعلاقاته مع إسرائيل عقب إبرام اتفاقي السلام بين كل من الإمارات العربية والبحرين من جانب وإسرائيل من جانب آخر. وبيان هذه السيناريوهات على النحو التالي[٩٧]:

السيناريو الأول: صعود وتنامي تيار " الاستقرار الإقليمي"

تمثل الاتفاقيتان المبرمتان بين الدولتين الخليجيتين الإمارات والبحرين مع إسرائيل، انتصاراً لتيار متواجد في إقليم الشرق الأوسط منذ زمن بعيد، ويرى هذا التيار أن توسيع وتعميق حجم المعاملات التي تتم بين أطراف الصراع العربي–الإسرائيلي يمثل المدخل الأهم لتحقيق الاستقرار في الإقليم، وتراجع فرص الصدام بين أطرافه، وذلك من أجل بناء سلسلة من التحالفات الهادفة لتحقيق السلم والاستقرار الإقليمي[٩٨]. ويستند هذا التيار إلى مقولات العديد من نظريات العلاقات الدولية، وفي مقدمتها نظرية الاتصال لكارل دويتش، ومقولات النظريتين الوظيفية والوظيفية الجديدة. وجوهر هذه النظريات أنه كلما زاد حجم المعاملات بين الوحدات السياسية في إقليم ما، زادت فرص ومعدلات بناء الثقة بين النخب بأنوعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وزادت أيضاً فُرَص تشكيل مصالح مشتركة بين هذه النخب،

ولاسيما في مجال الاقتصاد السياسي، الأمر الذي يؤدي على المدى الطويل إلى تشكيل جماعات تتبنى سياسة الاستقرار في علاقات الأطراف، ومن ثمَّ استقرار الإقليم بشكل عام.

كما يستند هذا التيار أيضاً إلى الخبرات التاريخية في بعض الأقاليم، وعلى رأسها إقليم جنوب شرقي آسيا الذي استطاع تحييد الصراعات والنزاعات الحدودية المتعددة بين وحداته السياسية لمصلحة التركيز على قضايا التنمية والتعاون الاقتصادي، مما أدى في التحليل الأخير إلى خلق مصالح ضخمة مشتركة بين أقطار المنطقة، أسهمت – أي تلك المصالح– في النهاية في تحجيم فرص الصراع العسكري وبناء تجارب تنموية ناجحة. ولعل توقيع اتفاقيات السلام بين الإمارات وإسرائيل سيُمثِّل فرصة مهمة لهذا التيار للدفاع عن مقولاته مرة أخرى، خاصة بالنظر إلى الثقل الاقتصادي لدولة الإمارات في المنطقة. ولعل هذا السيناريو سيكون له مردود إيجابي على مسار القضية الفلسطينية والسير في طريق التسوية السلمية لها.

السيناريو الثاني: زيادة الارتباط بين الإقليم الخليجي و"مركز" الشرق الأوسط

من المتوقع أن تُسهِم الاتفاقيتان المبرمتان بين كل من الإمارات والبحرين مع إسرائيل في تعميق الارتباط بين منطقة الخليج العربي وقلب إقليم الشرق الأوسط، الأمر الذي سيترتب عليه تعميق التفاعل بين المكونات الفرعية المختلفة للإقليم.

عند النظر إلى التاريخ، نجد أن منطقة الخليج العربي قد تمتعت بدرجة من الخصوصية والابتعاد نسبياً عن صراعات "منطقة المركز"، وفي مقدمتها الصراع العربي–الإسرائيلي. وقد أسهمت العديد من العوامل في تكريس هذه الخصوصية، ومن بين هذه العوامل، طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج، فضلا عن تباين ترتيب أولوية التهديدات الرئيسة، حيث احتل التهديد القادم من إيران أولوية كبيرة بالنسبة لدول الخليج العربي مقارنةً بأولوية أشكال أخرى من التهديدات في "منطقة المركز، ومن ثم فقد تم اطلاق الاتفاقيات الإبراهيمية تأسيساً على وحدة التهديد أو التحدي المتمثل في إيران بهدف تجسيد الأهداف المتقاربة بين أطرافها[٩٩].

ومن المنتظر أن يساعد اتفاقيتا السلام بين كل من الإمارات والبحرين مع إسرائيل في تعميق حالة الارتباط بين منطقة الخليج و"منطقة المركز" العربي/الشـــرق أوســـطي، كنتيجة مباشرة لزيادة حجم التفاعل والمعاملات السياسية والاقتصادية بين طرفي هاتين الاتفاقيتين؛ وتزداد فرص هذا التحول في حالة التحاق دول أخرى في منطقة الخليج بهذا الاتجاه.

ومع أن هناك معاملات تاريخية ضـــخمة بين دولة الإمارات وعدد من دول "المركز" (بعضـها كان طرفاً مباشراً في الصـراع العربي–الإسرائيلي)، إلا أن التدشين لمرحلة من التفاعل الكثيف بين كل من الإمارات وإســرائيل ســيُعمِّق – بدرجة أو أخرى– من حجم التفاعل والارتباط الخليجي مع منطقة المركز لعوامل تتعلق بخصـــوصـــية إســـرائيل، باعتبارها طرفاً رئيساً في الصراع العربي–الإسرائيلي، فضلاً عما تفتحه هاتان الاتفاقيتان من آفاق للتعاون الســياســي والأمني بين الجانبين، الخليجي والإســرائيلي، الأمر الذي ســيُعطي قضــية الأمن الإقليمي بشــكل عام، والصــراع العربي–الإســرائيلي والقضــية الفلســـطينية بشـــكل خاص، ثقلاً أكبر على الأجندة الأمنية لدولتي الإمارات والبحرين ومنطقة الخليج العربي بوجه عام، لتتحول إلى أطراف مهمة في إدارة هذا الصـــراع وتسهيل مسارات تسويته بصورة عادلة. وسيكون هذا السيناريو أكثر فعالية ونجاعة نحو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

السيناريو الثالث: التداعيات على المحاور الاستراتيجية الإقليمية

من المتوقع أن يترتب على اتفاقيات الســـلام العربية تداعيات مهمة فيما يتعلق بالمحاور الاســـتراتيجية بالإقليم. ويمكن الإشـــارة هنا إلى نتيجتين مهمتين على هذا المستوى. أما النتيجة الأولى، فتتمثل في أن الاتفاقيات سوف تسهم في تقوية ما عُرف تاريخياً بـ"محور الاعتدال" في المنطقة، والذي يضم إضافةً إلى دولتي الإمارات والبحرين كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن، في مواجهة محور آخر راديكالي ضمَّ بالأســـاس قطر وســـوريا، وعدد من الدول غير العربية إلى جانب بعض التنظيمات والفواعل "من غير الدول". والتمييز بين هذين المحورين تم عبر سنوات ممتدة بناءً على

مواقف أطرافه من عدد من القضـــايا المهمة في الإقليم، كان من بينها الموقف من الصـراع العربي–الإسـرائيلي، حيث ظل هناك خلاف بين الجانبين حول آليات إدارة هذا الصـراع؛ فبينما مال المحور المسـمى بمحور " الاعتدال " إلى منح اعتبار أكبر لآليات التفاوض وصـور الحوار المباشر، في حين مال المحور المغاير إلى نهج الاعتماد على آليات راديكالية بما فيها التنظيمات المتطرفة "من غير الدول".

وبهذا المعنى، يمكن القول إن التحاق دولتي الإمارات والبحرين بالدول ذات العلاقات "الطبيعية" مع إسـرائيل سـوف يُسـهم في تقوية المحور المسـمى ب "محور الاعتدال" بشـكل عام، وموقف دول هذا المحور بشـأن طريقة إدارة الصـراع العربي–الإسـرائيلي بشـكل خاص، في مواجهة المحور المسـمى ب "المحور الراديكالي"، خاصـة مع التزايد المحتمل لدور دولتي الإمارات والبحرين في مجال إدارة الصـراع العربي–الإسـرائيلي بعد توقيع اتفاقيتي السلام مع إسرائيل عام ٢٠٢٠.

وأما النتيجة الثانية، فمبناها أنه من المتوقع أن تؤدي الاتفاقيتان إلى زيادة فرص التعاون والتنسـيق الإماراتي–الإسـرائيلي والبحريني – الإسـرائيلي فيما يتعلق بالتهديد الإيراني، سـواء لجهة خصـوصـية هذا التهديد بالنسـبة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، ولدولتي الإمارات والبحرين بشكل خاص، لا سيما في ضوء احتلال إيران لجزر تابعة للسـيادة الإماراتية، أو لجهة الأولوية التي أعطتها إسـرائيل للتهديد الإيراني خلال السـنوات الأخيرة. والتنسـيق الخليجي–الإسـرائيلي فيما يتعلق بالتهديد الإيراني سيُسهم أيضاً في تعميق الاعتماد الأمني المتبادل بين منطقة الخليج ومنطقة "المركز"، بالنظر إلى خصـوصـية هذا "التهديد" بالنسـبة للطرفين، الأمر الذي يزيد من مسـاحة التوافق الأمني الخليجي–الإسـرائيلي، وهو الأمر الـذي يعـد نتيجـة تراكميـة لمرامي اتجاهات التخطيط الاسـتراتيجي في دوائر صـنع القرار داخل إسـرائيل من أجل توظيف مرحلة ما بعد التسـوية السـلمية توظيفاً اسـتراتيجياً[١٠٠]، يحقق لإسـرائيل إحدى غاياتها الكبرى، وهي بسط سطوتها على أوسع نظاق ممكن من الأراضي العربية –ولو بعبارات السلام– لضمان أمنها وسلامة مواطنيها.

السيناريو الرابع: تدشين مسارات للتعاون الإقليمي اقتصادياً وفنياً

إن اتفاقيتي السلام اللتين أُبرمتهما الإمارات والبحرين مع إسرائيل يُمكن أن يؤسسا لعلاقات قوية بين الجانبين في مجالات نوعية مثل الاقتصاد والتجارة، والطب والصحة، والتكنولوجيا بشكل عام، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بشكل خاص، فضلاً عن التعاون في مجال الموانئ البحرية. ويساعد في ذلك عدد من العوامل، أهمها:

١- أن الدولتين ليستا طرفين مباشرين في الصراع العربي–الإسرائيلي، رغم دعمها القوي وغير المشروط للحقوق الفلسطينية. وغياب الحدود المباشرة بين الجانبين يُقلِّل من درجة الحساسية في تطوير علاقات الدولتين مع إسرائيل في هذه المجالات.

٢- طبيعة الدولتين بوصفها دولتين تقومان على احترام التنوع والتعدد الثقافي والديني، والقدرة على استيعاب هذا التنوع والاستفادة منه. فهذه الطبيعة الفريدة في المنطقة، توفر أساساً للانفتاح من ناحية، وتراجع فرص مقاومة التعاون القطاعي بين الدولتين وإسرائيل، من ناحية أخرى.

٣- غياب التنظيمات الدينية المتطرفة التي تعتمد العنف في أنشطتها داخل الدولتين، وهو عامل إضافي مهم يسهم في تسهيل التعاون القطاعي بين الدولتين الخليجيتين وإسرائيل. فقد أسهم وجود هذه التنظيمات في العديد من الدول العربية الأخرى في قطع الطريق على هذا التعاون طوال العقود السابقة، على خلفية نجاح هذه التنظيمات في تديين الصراع العربي–الإسرائيلي.

٤- صعود قائمة التهديدات غير التقليدية، الأمر الذي يخلق مجالاً رحباً وفرصاً واسعة للتعاون بين الجانبين. وقد مثلت جائحة كورونا "كوفيد-١٩" نموذجاً مهماً وحياً في هذا المجال، إضافةً إلى عديد من التحديات الأخرى كالتغيُّر المناخي. ويدعم ذلك أيضاً ما تتمتع به إسرائيل من خبرة مهمة في عدد من هذه المجالات.

وإضافةً إلى فرص التعاون الثنائي بين إسرائيل وكل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، هناك فرص مهمة للتعاون الثلاثي أو الجماعي بين هاتين الدولتين وإسرائيل وأطراف أخرى عديدة من خارج العالم العربي، مثل الصين والهند وغيرهما.

وتزداد فرص هذا التعاون على تأسيسا على العلاقات القوية لدولة الإمارات ومملكة البحرين وبخاصة الإمارات مع هذه الدول في المجالات الاقتصادية والفنية، خاصة مجالي الطاقة والطاقة المتجددة، حيث يمكن هنا مد التعاون الثنائي ليغطي عدد كبير من المجالات، وذلك من خلال آلية "المشروعات المشتركة"، سواء على مستوى الاستثمارات أو الأنشطة البحثية.

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد التأكيد على حصاد دولة الإمارات العربية وكذلك مملكة البحرين لعدد من فُرَص تعزيز مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار الأخيرة وسيط السلام الخليجي الإسرائيلي، ففي الوقت الذي تُحقق فيه اتفاقيتا السلام الإماراتي–الإسرائيلي والبحريني – الإسرائيلي، مصالح متبادلة لطرفيهما المباشرين، وكذلك للإدارة الأمريكية عموماً سواء التي أشرفت على إتمام اتفاقيات السلام(إدارة ترامب) أو إدارة جوبايدن، وكذلك مصالح للقضية الفلسطينية والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مع إمكانية فتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي على مسارات مختلفة اعتماداً على نظرة لمستقبل الشرق الأوسط بعيداً عن ميراث الماضي وما تخلله من صراعات[١٠١]، فإنهما في الوقت ذاته – أي الاتفاقيتين – تمنحان دولتي الإمارات والبحرين والدول العربية المؤيدة لمسار السلام فرصة لتعزيز مصالحها داخل الولايات المتحدة، القوة الأكبر والأعظم في عالم اليوم، وذلك على النحو الآتي[١٠٢]:

١– تسريع الصفقات التي تحصل بموجبها كل من الإمارات والبحرين والدول المؤيدة لمسار السلام مع إسرائيل على أسلحة أمريكية متقدمة. فالمعتاد أن عملية شراء أسلحة أمريكية تتطلب ما بين ست إلى ثماني سنوات، فضلاً عن أنها تستلزم موافقة الكونجرس الأمريكي، وعلى الرغم من التزام الولايات المتحدة بالتفوق العسكري النوعي للحليفتها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بهدف الحفاظ على أمنها، إلا أن هذا الالتزام يتم التراجع عنه إذا كانت الدولة التي ستحصل على أسلحة أمريكية تربطها اتفاقية سلام مع تل أبيب. ولعل السوابق التاريخية تعكس ذلك ففي أعقاب توقيع مصر والأردن على معاهدات سلام مع إسرائيل، تمكنتا من الحصول على أسلحة أمريكية متقدمة، في ظل

عدم مُعارضة المشرعين الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بمجلسي النواب والشيوخ لصفقات السلاح الأمريكية للدولتين.

٢- إنماء معدلات الدعم الحزبي لتوطيد العلاقات الأمريكية-الإماراتية. إذ ستزيد الاتفاقيتان الإماراتية-الإسرائيلية، والبحرينية – الإسرائيلية من قوة التحالف بين الولايات المتحدة وكل من الإمارات والبحرين، مما يحدُّ من فرص إحداث تغيير فيهما بتغيُّر الإدارات الأمريكية، حيث سيزداد الدعم الأمريكي من الحزبين الديمقراطي والجمهوري لتعزيز وتوطيد العلاقات بين الحليفين، إلى جانب تمييز كل من الإمارات والبحرين عن غيرها من حلفاء واشنطن الإقليميين الذين أصبحوا هدافاً لانتقادات المشرعين الأمريكيين .

٣- لعبت كل الإمارات والبحرين والقوى العربية المؤيدة لمسار السلام، دوراً مؤثراً في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. إذ ستسمح الاتفاقيتان الجديدتان للقوى العربية بزيادة نفوذها داخل الولايات المتحدة الأمريكية رغبة في التخفيف أو المساعدة في التخفيف من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، والانخراط مباشرة في عملية السلام بدلاً من الاكتفاء بدور هامشي في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية.

٤- يصب نجاح جو بايدن في الانتخابات الرئاسية في اتجاه مراعاة المصالح العربية، وما يرتبط بها من اعتبارات أمنية تتعلق بالأمن القومي العربي، وبخاصة مع تولي مسئولين سابقين بإدارة باراك أوباما لعدد من المناصب القيادية العليا بالإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن.

ومع وجود اتفاقيات للسلام بين دول عربية وإسرائيل باعتبارها دولة صديقة لواشنطن إنما يدفع الإدارة الأمريكية لبذل المزيد من الجهود الحقيقية للخروج من النفق المظلم في شأن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة في إقامة دولته مع تقديم كل سبل العون من أجل الحد من الممارسات اللا إنسانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته. فالحق وبلغة واقعية واستناداً إلى تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، يمكن القول أنه لم يتحقق الكثير من خلال الحلول غير

السلمية -باستثناء حرب ١٩٧٣ والانتصار المصري العظيم- التي أُتبعت إزاء سلطة الإحتلال الإسرائيلي في ظل تأييد ودعم أمريكي لا ينقطع، الأمر الذي يحتم ضرورة السير في اتجاه الحلول السلمية لأجل خلق حالة من السلام مع إسرائيل، تهيء المجال لفتح الباب أمام تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، وهذا يتطلب – بدرجة أو أخرى- التوظيف الأمثل لاتفاقيات السلام العربية للقرن الواحد والعشرين في رأب الصدوع التي أحدثتها دولة إسرائيل على مدار التاريخ، ولتكن مثل هذه الاتفاقيات سبيلاً سياسياً ودبلوماسياً جديداً لنيل الحق العربي الفلسطيني ورفع العلم الفلسطيني على أرض دولة فلسطينية معترف بها دولياً ولها عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، وليس بصفة مراقب كما هي الآن.

الخاتمة والنتائج:

تناولنا في هذه الدراسة وعبر مباحثها الأربعة اتفاقيات السلام العربية مع إسرائيل وتأثيراتها المتتابعة على القضية الفلسطينية وعموم عملية السلام مع إسرائيل بدءاً من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩، مروراً باتفاقيات أوسلو-١، وأوسلو-٢، ووادي عربة، وغيرها، وصولا إلى اتفاقيتي السلام المبرمتين من جانب كل من البحرين والإمارات مع إسرائيل كل على حدها. وأوضحنا أن قطار السلام الذي صعدت إليه الدولتان الخليجيتان إنما هو قطار من صناعة أمريكية إسرائيلية وإن كان يستهدف بالأساس المصالح الإسرائيلية وتنفيذاً لمخطط إسرائيلي لاستقطاب المزيد من الدول العربية من أجل تدشين حالة من التطبيع معها ولمصلحتها قبل التوصل إلى تسوية مرضية للشعب الفلسطيني المسلوبة حقوقه. ومع التسليم بالمخطط الإسرائيلي هذا إلا أن ما أقدمت عليه كل من البحرين والإمارات، استهدف ضمن ما استهدف رفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني، والعمل على تحقيق السلام على الجبهة الفلسطينية والحد من بناء المستوطنات في سعي منهما إلى استمالة الخصم ومساومته على الحقوق العربية التي سلبها من قبل.

وفي واقع الأمر فإن أطراف اتفاقيتي السلام الخليجي مع إسرائيل –إن جاز التعبير– الأربعة: الولايات المتحدة كوسيط والإمارات العربية والبحرين وإسرئيل كأطراف في الاتفاقيتين، كان لهم أهدافهم الخاصة فأمريكا تستهدف المصلحة العليا لإسرائيل باعتبارها الضامن لأمنها والراعي لمصالحها في الشرق الأوسط، فضلا عن مساعي ترامب وقتها لاحراز سبق سياسي يفيده في انتخابات الرئاسة التي خسرها بعد ذلك. وليس بخاف إن إسرائيل تستهدف أمنها واستقرارها وخلق حالة من السلام بينها وبين الدول العربية، كما تريد وضع القضية الفلسطينية في ذيل قائمة اهتمامات العرب ناهيكم عن رغبتها في الاستفادة من السوق الخليجي والاستثمارات الخليجية على أرضها. كما أن الدولتين العربيتين البحرين والإمارات تحرصان على تصدير وتبني الحلول السلمية للقضية الفلسطينية بجعلها في صدارة المفاوضات والحوار الخليجي الأمريكي الإسرائيلي ناهيكم عن الأهداف الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التي ترمي إليها الدولتان.

ويجب التأكيد على أن اتفاقيتي السلام المبرمتين مع إسرائيل من قبل البحرين والإمارات، سيكون لهما تأثيرهما على القضية الفلسطينية وبعيداً عن وجهة النظر التي تقول بسلبية الأثر المترتب على القضية الفلسطينية، فإن الأثر الإيجابي الذي استهدفته الدولتان الخليجيتان إنما سيكون له النصيب الأكبر عند نجاح الدبلوماسية الإماراتية ومعها الدبلوماسية البحرينية إلى جانب دبلوماسيات عربية أخرى في بذل كل ما يُستطاع من أجل عودة الحق الفلسطيني والحد من بل منع الانتهاكات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني، وكذلك العمل على وقف بناء المستوطنات وتمكين الشعب الفلسطيني من قيام دولته وفقا للقرارات والمقررات الدولية في هذا الشأن، الأمر الذي يعني استفادة القضية الفلسطينية من خُطوات السلام مع إسرائيل خاصة عندما تتكاثر هذه الخطوات، الخطوة تلو الأخرى حينها ستكون إسرائيل مضطرة إلى مسايرة قطار السلام والنزول على الحقوق الفلسطينية، وهو الهدف الذي تتغياه دول قطار السلام في الفترة الأخيرة.

وفي ضوء ما تم استعراضه في هذه الدراسة، وتأسيسا على ما تقدم، فقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج، نذكر منها:

١- إن قطار السلام منذ بدأ رحلته مع إسرائيل بموجب المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وما أعقبها من اتفاقيات تستهدف السلام، كانت هي الأساس الذي بنيت عليه أفكار السلام وصولا إلى قطار السلام في شكله الجديد لعام ٢٠٢٠، وهي جميعاً محطات تفيد القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع العربي الإسرائيلي إذا ما أُحسن توظيفها جميعاً من خلال تكتل سياسي عربي في مواجهة إسرائيل خاصة مع إبرام اتفاقيات سلام معها.

٢- فتحت كل من الإمارات والبحرين الباب أمام العرب لتوسيع آفاق الاستقرار، حيث انضمت السودان والمغرب لقطار السلام، مؤكدين صواب الرؤية الإماراتية وكذلك الرؤية البحرينية في إمكانية نجاح لغة الحوار لتحقيق ما لم تحققه عقود الجفاء والمقاطعة.

٣- أنعش قرار الإمارات التاريخي بابرام اتفاقية سلام مع إسرائيل منتصف أغسطس ٢٠٢٠ آمال عودة التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٤- ثبُت أهمية إبرام المزيد من اتفاقيات السلام مع إسرائيل لمحوريتها في تحقيق سلام حقيقي في الشرق الأوسط، حيث إن الحوار والعلاقات المباشرة بين المجتمعين من الفاعلين الدوليين في شتى المجالات من شأنه أن يدعم الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة.

٥- هناك ترحيب باتفاقيتي السلام الإماراتية الإسرائيلية، والبحرينية الإسرائيلية، حيث قوبلتا بردود فعل عربية ودولية مؤيدة وداعمة إلى حد وصفها بـ"الشجاعة"، كونها جددت الآمال في استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بعد جمود استمر لأكثر من ٦ سنوات.

٦- إن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل من قبل الدول العربية ليس تخلياً عن القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنما يعد بمثابة حجر

الزاوية في تدشين تكتل سياسي عربي يدفع إسرائيل نحو السلام بدلاً من سنوات القطيعة والخصومة التي لم تخدم القضية الفلسطينية.

٧- كشفت اتفاقيتا السلام الإماراتية-الإسرائيلية والبحرينية – الإسرائيلية، عن وجود مصالح متبادلة لطرفيهما المباشرين وكذلك للإدارة الأمريكية عموماً سواء التي أشرفت على إتمام الاتفاقيتين (إدارة ترامب) أو إدارة جو بايدن التي استكملت المسيرة من بعده، كما كشفتا عن أنهما مهمتان لمصلحة القضية الفلسطينية ولأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط مع إمكانية فتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي على مسارات مختلفة.

٨- تمنح الاتفاقيتان كل من الإمارات والبحرين والدول العربية المؤيدة لمسار السلام فرصة لتعزيز مصالحها داخل الولايات المتحدة، وهو ما يصب بدرجة أو أخرى في مصلحة القضية الفلسطينية.

٩- رغم أن المعتاد عند شراء أسلحة أمريكية أنها تستغرق ما يقرب من ثمان سنوات إضافة إلى موافقة الكونجرس الأمريكي إلا أن صفقات السلاح المتجهة إلى كل من الإمارات والبحرين والدول المؤيدة لمسار السلام مع إسرائيل، ظفرت بنيل السلاح الأمريكي بسرعة غير معتادة، نظراً لارتباطها باتفاقيات سلام مع تل أبيب، حيث يتم التراجع عن الالتزام الأمريكي بضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل بالشرق الأوسط في هذه الحالة.

١٠- تساهم الاتفاقيتان في زيادة فرص التعاون والتنسيق الإماراتي-الإسرائيلي والبحريني الإسرائيلي فيما يتعلق بالتهديد الإيراني، سواء فيما يخص هذا التهديد بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، أم لدولة الإمارات بشكل خاص، لا سيما في ضوء احتلال إيران لجزر تابعة للسيادة الإماراتية، أم فيما يخص الأولوية التي أعطتها إسرائيل للتهديد الإيراني خلال السنوات الأخيرة.

١١- إن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من اتفاقيات السلام الإبراهيمية، فقد أصبح لديها أسواق جديدة غنية بالنفط في دول الخليج، فضلاً عن شراء الأسلحة الإسرائيلية

بميزانيات ضخمة، كما يعمل الجيش الإسرائيلي على تعميق تعاونه مع جيشي البحرين والإمارات تحت مظلة الولايات المتحدة.

١٢- انتهاء العدوان الإسرائيلي على فلسطين قد يحول دون تآكل الاتفاقيات الإبراهيمية والاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية وإسرائيل عموماً، وهذا يعني أنه طالما لم يُحلَّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن حاجة الزعماء العرب المستمرة لتعزيز ولائهم للقضية الفلسطينية ستثير إمكانية حدوث مواقف دبلوماسية غير مرضية في مواجهة إسرائيل.

١٣- إن اتفاقيتي السلام المبرمتين بين كل من دولتي الإمارات والبحرين مع إسرائيل قد مثلتا تحولاً استراتيجياً في مسار العلاقات العربية-الإسرائيلية رغم الآراء المختلفة حول تأثير هاتين الاتفاقيتين على القضية الفلسطينية.

١٤- تسمح الاتفاقيتان الإماراتية والبحرينية للقوى العربية بزيادة نفوذها داخل الولايات المتحدة على نحوٍ يتيح لها إمكانية الانخراط المباشرة في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية بدلاً من الاكتفاء بدور غير مؤثر فيها.

١٥- تُشكل اتفاقيتا السلام عملية إزاحة للعبء الأمني والاستراتيجي الذي كان من الممكن أن يُعاني منه كل من الأردن ومصر فيما لو ضمَّت إسرائيل مزيداً من الأراضي الفلسطينية.

١٦- تمثل اتفاقيتا السلام دعماً للموقفين العربي والدولي المبنيان على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وأن دور الإمارات والبحرين يتمثل في إنعاش فرص السلام والتمهيد لهذا المسار.

١٧- بدا بوضوح حرص ترامب على تحقيق خطته الخاصة للسلام في المنطقة، والمعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن".

هوامش الدراسة:

[١]– لمزيد من التفاصيل والمعلومات، أنظر: بني منجم، غازي صالح نهار(٢٠١٢)، أبعاد الفكر الصهيوني وانعكاساته على الصراع العربي – الإسرائيلي في زمن السلام، الشارقة: مجلة جمعية الاجتماعيين، المجلد ٢٩، العدد ١١٤، ص ١٣٥ وما بعدها.

[٢]– الرنتاوي، عريب (٢٥ مارس، ٢٠١٩)، أثر اتفاقية كامب ديفد على الصراع العربي الإسرائيلي، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٣، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/2009/03/25/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8-

[٣]– الرميحي، محمد(١٩٩٥)، بعد اتفاقيات السلام مع إسرائيل : استشراف المستقبل العربي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، ص ص ٧٧–٨٥.

[٤]– لمزيد من المعلومات، راجع: عبدالناصر، وليد محمود (يناير ٢٠١٤)، المسعى المراوغ: معضلات الدولة الفلسطينية في سياق تفاوضي متغير، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، ص ص ٥٤–٥٧.

[٥]– الرنتاوي، عريب (٢٥ مارس، ٢٠١٩)، أثر اتفاقية كامب ديفد على الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق.

[٦]– غالي، بطرس بطرس(أبريل، ٢٠٠٨)، بين جذور الصراع ومستقبل السلام، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٢، ص ١١.

[٧]– لمزيد من التفاصيل، راجع: سعيد، عبدالمنعم(أبريل ٢٠٠٨)، السادات ومنهج جديد لإدارة الصراع، القاهرة: مؤسسة الأهرام، المرجع السابق، ص ص ١٦–٢٣.

[8]- Freedman, Robert O.(July, 2019),The Middle East Since Camp David, Oxford: Routledge, 1st edition.

[٩]– الأشعل، عبدالله(٢٠٠٥)، كامب ديفيد: العلاقات المصرية الإسرائيلية والتفسير المصري لمعاهدة السلام، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

[10]- Indyk, Martin(October, 2021), Master of the Game: Henry Kissinger and the Art of Middle East Diplomacy, New York: Alfred A. Knopf ،Inc.

[١١]– حماد، مجدي(بدون تاريخ نشر)، السادات وإسرائيل: صراع الأساطير والأوهام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[١٢]– كابلان، نيل(بدون تاريخ نشر)، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: تواريخ متضاربة، ترجمة محمد العشماوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى.

[١٣]– حماد، مجدي(٢٠٠٩)، مستقبل التسوية: ٣٠ عاما من سلام عابر، بيروت: دار النهضة العربية

[14]- Lorente, Steven(July, 2022),Arab-Israeli: Understand The Situation In The Middle East And The Nature Of The Conflict, Chicago: independently published.

[١٥]– نوفل، أحمد سعيد(٢٠١٠)، **دور "إسرائيل" في تفتيت الوطن العربي**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الثانية.

[16]- Lesch, David W. (August, 2019),1979: The Year That Shaped The Modern Middle East, Oxford: Routledge, 1st edition.

[١٧]– د. محمد، عبدالعليم وآخرون(بدون تاريخ)، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي: دور مصر الإقليمي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

[١٨]– موقع ويكيبديا، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٢٤، متاح على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9

[١٩]– يونس، محمد عبدالله(يوليو، ٢٠١٣)، استباق التهديدات: العقيدة العسكرية الإسرائيلية عقب الثورات العربية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، ص ٥٠.

[٢٠]– لمزيد من المعلومات، راجع: حرب، أسامة الغزالي(١٩٨٧)، مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

[٢١]– البدارين، فالح حمد(٢٠٠٢)، اتفاقية السلام الأردنية مع اسرائيل بين الخيار الإستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني، عَمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

[٢٢]– ابن الحسين، الملك عبد الله الثاني(٢٠١٠)، فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر، عَمان: دار الساقي للطباعة والنشر.

[23] - Karsh, Efraim (November, 2013),From Rabin to Netanyahu: Israel's Troubled Agenda (Israeli History, Politics and Society Book 9), Oxford: Routledge, 1st edition.

[٢٤]– موقع عربي بوست، ٢٠٢٠/٩/١٥، تاريخ الدخول ٢٠٢١/١٢/٢٧، متاح على الرابط:
https://arabicpost.net/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/history/2020/09/15/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/

[25]- Friedman, David(February, (2022),Sledgehammer: How Breaking with the Past Brought Peace to the Middle East, Massachusetts: Broadside Books.

[26]- Anziska, Seth (September, 2018), Preventing Palestine: A Political History from Camp David to Oslo, Princeton: Princeton University Press.

[٢٧]– البرصـان، أحمد(٢٠٠١)، عملية السـلام في الشـرق الأوسـط: الدوافع والانعكاسـات ١٩٩١–٢٠٠١، القاهرة: مركز دراسات الشرق الأوسط.

[٢٨]– عمر، السيد(٢٠١٠)، الحقيقة والسراب: قراءة في مسيرة السلام العربي الإسرائيلي، القاهرة: مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى.

[٢٩]– لمزيد من المعلومات والتفاصيل: علوي، ياسر(٢٠٠٦)، الإصلاح السياسي في مناطق السلطة الفلسطينية... زيارة جديدة لجدل التحرر والديموقراطية، في زرنوقة، صلاح سالم، السيد، مصطفى كامل (محرران)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ص ٣١٩ وما بعدها.

[٣٠]– حماد، مجدي(٢٠١٣)، الصراع العربي الإسرائيلي: الأصول والمستقبل، بيروت: دار النهضة العربية الطبعة الأولى.

[٣١]– أحمد، أحمد يوسف(٢٠٠٥) أربعون عاما من الصراع مع إسرائيل (١٩٦٥ – ٢٠٠٥)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، ص ص ٨٠–٨٩.

[٣٢]– اتفاق البحرين وإسرائيل.. قطار السلام في محطة جديدة، العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٩/١١، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٢، متاح على الرابط:

https://al-ain.com/article/peace-israel-bahrain-arab-treaties

[٣٣]– لمزيد من التفاصيل: الهتّـاش، ناجي محمـد(٢٠١٠) ، مستقبل الصراع العربي– الإسرائيلي مشـاهد مسـتقبلية، تكريت: مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسـياسـية، المجلد ٢، العدد ٦، ص ٢١٦ وما بعدها.

[٣٤]– القطان، إبراهيم(٢٠١٣)، الصـراع الفلسـطيني – الإسـرائيلي ؛ مراجعة نقدية ورؤية مسـتقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

[٣٥]– لمزيد من المعلومات، أنظر: الخراضـي، تركي(٢٠١٧)، العرب وإسـرائيل: بين قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، بغداد: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع

[٣٦]– موقع أر تي عربية، ٢٠٢٠/٨/١٤، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٧، متاح على الرابط:

https://arabic.rt.com/middle_east/1144169-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/

[٣٧]– محمد، محسن(٢٠١٢)، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

[٣٨]– سكاي نيوز عربية، ٢٠٢٠/٩/١٣، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٦، متاح على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1375699-%D8%A7%D9%94%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A%D9%84%D9%8A

[٣٩]– سعيد عكاشة (١٣ سبتمبر ٢٠٢١)، مصر والقضية الفلسطينية: قيادة الجهود الإقليمية، تاريخ الدخول ٢٠٢١/١٣، متاح على الرابط:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17254.aspx

[٤٠]– لمزيد من التفاصيل، راجع: الأزعر، محمد خالد(٢٠٠٥)، التطبيع مع إسرائيل : العرب في دائرة الترويض الإكراهي، القاهرة: مركز الإعلام العربي، مجلة القدس، العدد ٧٦، ص ص ١٥–١٨.

[٤١]- Friedlander, Melvin A.(June, 2019), Sadat And Begin: The Domestic Politics Of Peacemaking, Oxford: Routledge, 1st edition.

[٤٢]– كوانت، وليام ب. (٢٠٠٢). عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي، الرياض: العبيكان للنشر.

[٤٣]– خليل، خالد(١٤ أغسطس ٢٠٢١)، عام على التطبيع.. كواليس جديدة وآمال لم تكتمل، موقع التليفزيون السوري، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٩، متاح على الرابط:
https://www.syria.tv/%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D

8%B3-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9
%D9%88%D8%A2%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%85-
%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%85%D9%84

[٤٤]– المرجع السابق.

[٤٥]– ما هي دوافع البحرين لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل؟ بي بي سي، ١٣سبتمبر ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٢٥، متاح على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/interactivity-54139462

[46]- Greenblatt, Jason D. (July, 2022)In the Path of Abraham: How Donald Trump Made Peace in the Middle East–and How to Stop Joe Biden from Unmaking It ,USA: Wicked Son(Publisher).

[٤٧]– ما هي دوافع البحرين لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل؟ بي بي سي، مرجع سابق.

[٤٨]– عبد ربه، ياسر (٢٠٠٧)، الإصلاح الديمقراطي في فلسطين والعالم العربي، ضغوط خارجية أم استجابة داخلية، في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ص ٥٧.

[٤٩]– غليون، برهان (٢٠٠٧)، إشكالية الإصلاح في العالم العربي، في المرجع السابق، ص ٤١.

[٥٠]– راشد، سامح (يولبو ٢٠٠٨)، الخليج في سياسة إسرائيل الخارجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، ص ص ١٧٤–١٧٥.

[٥١]– البهنسي، أحمد صلاح (شتاء، ٢٠٠٦)، رؤية الصحافة الإسرائيلية للشؤون الخليجية، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٤، ص ١٣٨.

[52] - Kershner, Isabel. (2021)," Tensions With Arab Allies Undermine a Netanyahu Pitch to Israeli Voters ", The New York Times. Available at:-
https://www.nytimes.com/2021/03/22/world/middleeast/israel-election-uae.html?auth=login-google1tap&login=google1tap

[٥٣]– نصير، أحمد(١٧ سبتمبر ٢٠٢١)، عام على الاتفاقات الإبراهيمية.. شركاء السلام يؤسسون للمستقبل، موقع العين الإخباري، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/١٤، متاح على الرابط:
https://al-ain.com/article/year-after-the-abrahamic-agreements

[٥٤]– مصالحة، نور الدين(٢٠٠١)، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع (١٩٦٧–٢٠٠٠)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[٥٥]– وحدة البحوث السياسية (شتاء، ٢٠٠٥)، القضية الفلسطينية بعد غياب الرئيس عرفات: إلى اين؟، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٠، ص ص ١٤٩–١٥٠.

[٥٦]– موقع فرانس ٢٤، ٢٠٢٠/٩/١٣، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٨/٥، متاح على الرابط:

https://www.france24.com/ar/20200913-%D9%85%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A5%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-8%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%884%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

[57] - Meridor, Sallai(2011). ," What Israel fears in Egypt ", The Washington Post Available at:-
https://www.washingtonpost.com/opinions/what-israel-fears-in-egypt/2011/02/09/ABbCeuQ_story.html

[٥٨]– محمد مصطفى زرير (خريف،٢٠٠٥)، العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٣، ص ١١٢.

[٥٩]– موقع العين الاخباري، ٢٠٢١/٩/١٧، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٧، متاح على الرابط:
https://al-ain.com/article/year-after-the-abrahamic-agreements

[٦٠]– د. أبو عامر، عدنان (أغسطس ٢٠٢٢)، قراءات "إسرائيلية" لمآلات اتفاقيات التطبيع بعد عامين على بدء توقيعها، مركز رؤية للتنمية السياسية، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/٨، متاح على الرابط:
https://vision pd.org/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%A2%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA/

[٦١]– المرجع السابق.

[٦٢]– خالد خليل(١٤ أغسطس ٢٠٢١)، عام على التطبيع.. كواليس جديدة وآمال لم تكتمل، مرجع سابق.

[٦٣]– نصير، أحمد(١٧ سبتمبر ٢٠٢١)، عام على الاتفاقات الإبراهيمية.. شركاء السلام يؤسسون للمستقبل، مرجع سابق

[64] - Knipp, Kersten. (2020)," Palestinians seek new friends after Israel normalizes ties with Gulf monarchies ", DW, 2020. Available at:-

https://m.dw.com/en/palestinians-seek-new-friends-after-israel-normalizes-ties-with-gulf-monarchies/a-54982063

[٦٥]– د. نصير، أحمد(١٧ سبتمبر ٢٠٢١)، عام على الاتفاقات الإبراهيمية.. شركاء السلام يؤسسون للمستقبل، مرجع سابق.

[٦٦]– المرجع السابق.

[٦٧]– المرجع السابق.

[٦٨]– أبو عامر، عدنان(أغسطس ٢٠٢٢) ، قراءات "إسرائيلية" لمآلات اتفاقيات التطبيع بعد عامين على بدء توقيعها، مرجع سابق.

[٦٩]– البحرين: اتفاق السلام قرار شجاع ودعمنا لفلسطين ثابت، العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٩/١٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/٣٠، متاح على الرابط:
https://al-ain.com/article/1599921679

[٧٠]– ما هي دوافع البحرين لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل؟ بي بي سي، مرجع سابق.

[٧١]– البحرين: اتفاق السلام قرار شجاع ودعمنا لفلسطين ثابت، العين الإخبارية، مرجع سابق.

[٧٢]– المرجع السابق.

[٧٣]– ما هي دوافع البحرين لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل؟ بي بي سي، مرجع سابق.

[٧٤]– البحرين وإسرائيل توافقان على «استراتيجية السلام الدافئ المشتركة»، الرؤية ٢٠٢٢/٢/١٦ – الدخول ٢٠٢٢/٩/١٥، متاح على الرابط:

https://www.alroeya.com/60-63/2268487-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9

[٧٥]– وزير الدفاع الإسرائيلي يوقع في المنامة اتفاقية تعاون عسكري مع البحرين، فرانس ٢٤، ٢٠٢٢/٢/٤، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٤/٢١، متاح على الرابط:

https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/20220204-

%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9
%8A%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B9-
%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%A9-
%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-
%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-
%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86

[٧٦]– بعد الكشف عن شراء البحرين أنظمة إسرائيلية مضادة للطائرات.. اتفاق لتمركز ضابط إسرائيلي في المنامة، موقع الجزيرة، /٢٠٢٢/٢، تاريخ الدخول ١٤/٩/٢٠٢٢، متاح على الرابط:

https://1-
a1072.azureedge.net/news/politics/2022/2/11/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-
%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-
%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9

[٧٧]– وزير داخلية البحرين: اتفاق السلام مع إسرائيل ليس تخليا عن القضية الفلسطينية، اليوم السابع، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ١٥/٩/٢٠٢٢، متاح على الرابط:

https://www.youm7.com/story/2020/9/14/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8
%B1-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-
%D9%85%D8%B9-
%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-
%D9%84%D9%8A%D8%B3-
%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A7-
%D8%B9%D9%86/4976295

[٧٨]– البحرين: الاتفاق مع إسرائيل يحقق أهداف مبادرة السلام العربية، سكاي نيوز عربية، ١١ سبتمبر ٢٠٢٠، ٨/٨/٢٠٢٢، متاح على الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1375410-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%95%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%
8A%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82-
%D8%A7%D9%94%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-
%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[٧٩]– اتفاق البحرين وإسرائيل.. قطار السلام في محطة جديدة، العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٩/١١، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٢، متاح على الرابط:

https://al-ain.com/article/peace-israel-bahrain-arab-treaties

[80]- Kardontchik, Jaime (March ., 2022), The Abraham Accords: Enabling Dialog and Inclusiveness, Independently published.

[٨١]– ياسين، مهند، قاعود، يحيي (٢٠٢٠)، الاتفاق الإماراتي–الإسرائيلي وتداعياته على القضية الفلسطينية ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات. متاح على الرابط:

https://www.masarat.ps/article/5514/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

[82]- Rosenberg, Joel C.,(Sep.,2021), Enemies and Allies: An Unforgettable Journey inside the Fast-Moving & Immensely Turbulent Modern Middle East, Tyndale House Publishers.

[٨٣]– شحاته، دينا(٢٥ مايو ٢٠٢١)، تحولات مهمة في الجدل الأمريكي الداخلي حول إسرائيل والقضية الفلسطينية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/٢٦، متاح على الرابط:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17152.aspx

[٨٤]– معلا، عبدالسلام(٢٠٢١)، متاهة السلام مع إسرائيل: تداعيات تحول موقف النظام العربي على الأمن القومي والقضية الفلسطينية القاهرة: مركز دراسات الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٩٦ ص ص ١٣، وما بعدها.

[85] - Goldberg, Jeffrey. (2020),” Iran and the Palestinians Lose Out in the Abraham Accords “, The Atlantic. Available at:
https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/09/winners-losers/616364/

[٨٦]– د. عدنان أبو عامر (أغسطس ٢٠٢٢)، قراءات "إسرائيلية" لمآلات اتفاقيات التطبيع بعد عامين على بدء توقيعها، مرجع سابق.

[٨٧]– المرجع السابق.

[٨٨]– بواية اليوم السابع(٦ أغسطس ٢٠٢٢)، جامعة الدول العربية تدين العدوان الإسرائيلى الشرس على قطاع غزة، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٨/٦، متاح على الرابط:
https://www.youm7.com/story/2022/8/6/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B3-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9/5861224

[٨٩]– الأمم المتحدة (١٩٤٥)، ميثاق الأمم المتحدة، نيويورك، المادة ١ فقرة ٢.

[٩٠]– د. دينا شـــحاته(٢٥ مايو ٢٠٢١)، تحولات مهمة في الجدل الأمريكي الداخلي حول إســـرائيل والقضية الفلسطينية، مرجع سابق.

[٩١]– البهنسي، أحمد صلاح(أكتوبر، ٢٠٠٩)، "كسر الصمت".. إدانة إسرائيلية للعدوان على غزة، القاهرة:مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، ص ٢١١.

[٩٢]– موقع مصراوي، ٢٠٢٠/٩/١٦، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/٨، متاح على الرابط:
https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2020/9/16/1874969/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-

[٩٣]– أبو عامود، محمد سعد(يناير، ٢٠١٥)، الخيارات الصعبة.. مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، ص ص ٧٢-٧٣.

[٩٤]– سي إن إن عربية، ٢٠٢٠/٩/١٥ ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/١٧، متاح على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/09/15/palestinian-authority-comment-peace-signning

[٩٥]– المرجع السابق.

[٩٦]– يحيى الحديد(٢٥ يناير ٢٠٢٢)، ما الذي كان وراء تطبيع البحرين مع اسرائيل؟، موقع الداون، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٤، متاح على الرابط:
https://dawnmena.org/ar/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6

[٩٧]– معاهدة السلام الإماراتية–الإسرائيلية: الانعكاسات الإقليمية والاستراتيجية المتوقَّعة، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٠/٩/١٦، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٢٢، متاح على الرابط:
https://epc.ae/ar/topic/the-emirati-israeli-peace-treaty-potential-regional-and-strategic-implications

[98]- Neubauer, Sigurd (Aug., 2020), The Gulf Region and Israel: Old Struggles, New Alliances, Kodesh Press.

[٩٩]- صورية تريمة(٢٠٢١)، مسارات التطبيع العربي – الإسرائيلي من كامب ديفيد إلى اتفاق "أبرهام"، عنابة/الجزائر: مجلة مدارات سياسية، المجلد ٥، العدد ٢، ص ٢٣٠.

[١٠٠]– محمود، أحمد إبراهيم (١٩٩٥)، الأمن في ظل التسوية : اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، ص ص ٢٥٧–٢٦٥.

[101]- Friedman, David (February, 2022), Sledgehammer: How Breaking with the Past Brought Peace to the Middle East, Broadside Books.

[١٠٢]– مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٠/٩/١٦، مرجع سابق.